مختارات

مجلة ربع سنوية

العدد ٣٨ - السنة الرابعة (١) - يناير/ مارس ٢٠٢٦ م

www.nvdeg.org

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

Center for Strategic Studies and Values Development

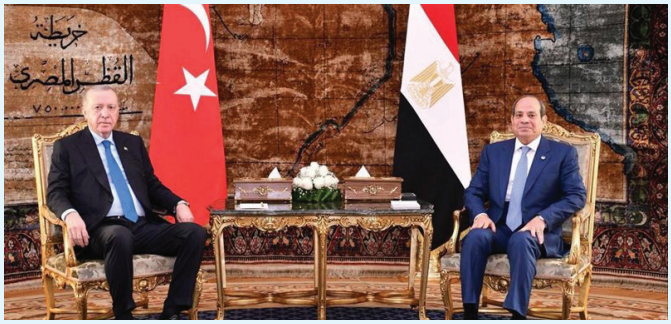

مصر وتركيا (٢٠٢٥–٢٠٢٦م) من اختبار النوايا إلى شراكة المصالح

العدوان على غزة: مظاهره عام ٢٠٢٥م وتداعياته عام ٢٠٢٦م في إسرائيل

احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لعيد الشرطة

إيران في عام الأزمات بين الضغوط الداخلية والمواجهات الخارجية

٢٠٢٦ عام إعادة هندسة التوازنات بالقرن الأفريقي

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم
Center for Strategic Studies and Values Development

المحتويات

الافتتاحية
تحية لرجال الشرطة في عيدهم
بقلم: لواء / محمد عبدالمقصود

04
العدوان على غزة: مظاهره عام 2025م وتداعياته عام 2026م في إسرائيل

07
2025م طهران في عام من الأزمات

10
مصر وتركيا (2025-2026م) من اختبار النوايا إلى شراكة المصالح

13
إقليم أوجادين وأثيوبيا بين التفاوض المؤجَّل والانفجار المحتمل

14
رؤية تحليلية للتناول الإعلامي الإثيوبي لتصريحات ترامب الأخيرة وتداعياتها

15
تيجراي ما بعد بريتوريا: دلالات إعادة التعبئة العسكرية وآفاق الانفجار في 2026م

16
احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لعيد الشرطة

19
الأمن القومي الأخضر معايير الكفاءة كخط الدفاع الأول عن الدولة المصرية

20
الأستاذة الدكتورة هدى درويش القيمة والقامة

مختارات
مجلة ربع سنوية

العدد 38 - السنة الرابعة
يناير/ مارس 2026 م

رئيس مجلس الإدارة
اللواء
محمد عبد المقصود

رئيس التحرير
أ.د / محمد أحمد صالح

عنوان المركز:
٩ شارع ابن حجر العسقلانى
بجوار كلية البنات
مصر الجديدة

إتصل بنا
٠١٠٠٩٤٣٦٢٣٦

البريد الإلكترونى:
info@nvdeg.org

الافتتاحية

تحية لرجال الشرطة في عيدهم

اللواء/ محمد عبدالمقصود

يتزامن صدور هذا العدد مع احتفالات الشعب المصري بعيد الشرطه حيث يواصل رجال الشرطة تضحياتهم لتحقيق الأمن للوطن والمواطنين، وقد نجحت أجهزة الأمن والشرطة المصرية في الوفاء بوعودها التي تعهدت بها في اعقاب ثوره ٣٠ يونيو ٢٠١٣ حينما كلفت بواجب تحقيق أمن الوطن والمواطنين كغاية قومية للدولة بعد الثورة ، في وقت واجهت فيه الدولة المصرية تحديات أمنية كبيرة ، ولعل اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بما حققه الامن المصري من نجاحات على المستوى الداخلي في تقليص معدلات الجريمه وفي الحد من مظاهر التطرف والارهاب التي تعرضت لها البلاد خلال العشر سنوات الماضيه انما يشكل دليلاً على كفاءة وقدرات تلك المؤسسة العريقة في الحفاظ على الأمن ، وهو ما ساعد على القضاء على الارهاب وتهيئه المجال امام خطط التنميه المستدامه في كافه المناطق المصريه ،وساعد على استقرار الدوله وتثبيت ركائزها عبر ترسيخ مبادئ المواطنه والديمقراطيه وسيادة القانون وتحقيق امن الوطن والمواطن والمجتمع وتعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن في اطار الوحده الوطنيه والسلام المجتمعي، وشكلت أساساً لبناء الانسان المصري وتنميه وتاهيل الموارد البشريه، لتحصين الجبهة الداخلية ضد محاولات بعض القوى المناوئة التي حاولت التأثير على الرأي العام لتفكيك المجتمع وإسقاط الدولة ، حيث تجدر الإشارة إلى أن استراتيجيه الامن القومي المصري الجديده قد صاغت الغايه القوميه لتحقيق الرفاهيه الاقتصاديه للشعب المصري ، ومن ثم تحقيق الأمن بمفهومه الشامل (المجتمعي - الصحي - الاقتصادي - المائي - البيئي - السيبراني - الثقافي)، وبما يحافظ على استقرار استقلال القرار السياسي ويدعم قدرة الدولة على مواجهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها على مختلف الاتجاهات الاستراتيجية ، والحفاظ على الهوية الوطنية التي ناضل من اجلها الشعب المصري .

*فتحية اعزاز وتقدير لرجال الشرطة في عيدهم.

حفظ الله مصر وبارك شعبها العظيم.*

رئيس مجلس الإدارة

العدوان على غزة: مظاهره عام ٢٠٢٥م وتداعياته عام ٢٠٢٦م في إسرائيل

وحدة الدراسات الإسرائيلية
(د.محمد أحمد صالح، د.دعاء سيف، أ.سعد عبد العزيز، أ.نيفين أبو حمدة، أ.ولاء عبد المرضي)

شكّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة- الذي بدأ في أكتوبر ٢٠٢٣م وماتلاه من حرب ممتدة حتى عام ٢٠٢٥م، وتواصلت بعض أحداثه وتداعياته حتى عام ٢٠٢٦م- أحد أكثر الأحداث تأثيرًا في تاريخ إسرائيل، فكان حدثًا تأسيسيًا أعاد تشكيل بنية المجتمع الإسرائيلي، ليس فقط على المستوى العسكري والأمني، بل في مجمل بنية الدولة والمجتمع، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. فقد دخلت إسرائيل عام ٢٠٢٥م وهي تعيش عامها الثاني في ظل عدوان حرب طويلة ومكلفة، تحوّلت من مواجهة عسكرية محدودة إلى حالة «تعبئة شاملة» أعادت تشكيل منظوماتها السياسة، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وأعادت رسم العلاقة بين الدولة ومواطنيها، فلم يعد العدوان حدثًا عسكريًا طارئًا، بل صار إطارًا ناظمًا للحياة اليومية، ومحددًا رئيسيًا لإعادة تعريف الهوية الإسرائيلية وحدود القوة والشرعية وكلفة الصراع المستمر.

هكذا لم يكن عام ٢٠٢٥م عامًا عابرًا في المسار الإسرائيلي، بل مثّل مرحلة انتقالية عاش فيها المجتمع حالة تعبئة شاملة، تداخلت فيها متطلبات الأمن مع أسئلة الهوية والشرعية ومستقبل الدولة وحدود القوة العسكرية. أما عام ٢٠٢٦م، فيُنتظر أن يكون عام «ترسيخ ما بعد الحرب»، تُختبر خلاله قدرة إسرائيل على تحويل نتائج العدوان إلى معادلات استراتيجية مستقرة، أو الانزلاق نحو مزيد من الاستنزاف الداخلي والتآكل البنيوي.

أولًا: المستوى السياسي

١-المشهد السياسي في ٢٠٢٥م

اتسم عام ٢٠٢٥م بضغوط سياسية داخلية غير مسبوقة على الحكومة الإسرائيلية، نتيجة الكلفة البشرية والعسكرية لعدوانها وحربها ، وطول أمدهما، وفشلها في تحقيق- ماتطلعت إليه وهدفت من البداية- «نصر حاسم وإنجاز استراتيجي واضح». فقد أدى استمرار العدوان حتى توقيع وقف إطلاق النار في يناير ٢٠٢٥م إلى اهتزاز شرعية الحكومة، وتصاعدت الشكوك حول كفاءة القيادة السياسية والعسكرية، خاصة في ظل بقاء حركة حماس فاعلًا سياسيًا وأمنيًا مؤثرًا، خاصة وأن اتفاق وقف إطلاق النار في يناير ٢٠٢٥م بدى وكأنه تسوية اضطرارية أكثر منه حسمًا استراتيجيًا، إذ خرجت حماس من الحرب محتفظة بقدرتها السياسية والتنظيمية، ما أضعف السردية الحكومية حول النصر الحاسم والإنجاز الواضح.

كما شهد الائتلاف الحاكم في إسرائيل توترات عميقة بين مكوناته وعناصره، خصوصًا بين الليكود وأحزاب اليمين المتطرف بقيادة بن جفير وسموتريتش، على خلفية إدارة الحرب، ومستقبل غزة، والسياسات في الضفة الغربية، مما اضطر بنيامين نتنياهو إلى إجراء موازنات دقيقة بين الضغوط الشعبية والانتقادات الدولية من جهة، ومطالب شركائه المتطرفين من جهة أخرى، ما أضعف تماسك الحكومة ورفع احتمالات تفككها.

على مستوى الرأي العام، أظهرت استطلاعات الرأي تراجعًا ملحوظًا في تأييد الحكومة والحرب،

مع تصاعد الانتقادات الشعبية المرتبطة بالكلفة الإنسانية والاقتصادية، واستمرار استدعاء قوات الاحتياط وتأثير ذلك على سوق العمل والحياة الاجتماعية، وفشل استعادة الردع بصورة كاملة. كما برز جدل واسع حول الخدمة العسكرية الطويلة واستدعاء الاحتياط وتأثير ذلك على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي، ما عزز موجات الاحتجاج والضغط السياسي المتواصل والانتقادات الداخلية لسياسات الخدمة العسكرية، وأداء المؤسسات الأمنية، والمطالبة بلجان تحقيق، والدعوة إلى انتخابات مبكرة في حال استمرار الانسداد السياسي.

٢-العلاقات الخارجية

شهدت العلاقات الإسرائيلية–الأمريكية تحولات لافتة خلال ٢٠٢٥م، حيث بدا أن واشنطن، في ظل إدارة ترامب، تمارس ضغوطًا مباشرة على إسرائيل، فباتت تمتلك هامش ضغط أوسع على القرار الإسرائيلي، خصوصًا في ملف وقف إطلاق النار في غزة وترتيبات ما بعد الحرب. وأصبح النفوذ الأمريكي أكثر وضوحًا في توجيه القرار الإسرائيلي، ما كشف اختلالًا نسبيًا في ميزان العلاقة التقليدية.

دوليًا، أسهمت ممارسات إسرائيل واتهامها بالعدوان وتداعياته الإنسانية والأخلاقية في تعميق عزلتها، خاصة في أوروبا وبعض الدول العربية، فتصاعد الخطاب باتهامها بارتكاب جرائم حرب. وفي هذا السياق، برز الدور المصري بوصفه وسيطًا رئيسيًا، ما أضاف بعدًا سياسيًا جديدًا للمشهد الدبلوماسي الإسرائيلي.

٣-استشراف ٢٠٢٦م سياسيًا

من المرجح أن يتّجه عام ٢٠٢٦م، سياسيًا، ليكون عامًا انتقاليًا حاسمًا، فيشهد استمرار حالة الاستقطاب السياسي الداخلي، مع احتمالات جدية لعقد انتخابات مبكرة أو إعادة تشكيل الائتلاف. وستكون الانتخابات– إن جرت في موعدها أو قبله– استثنائية؛ لأنها تأتي في ظل تداخل ثلاث أزمات كبرى: أمنية–استراتيجية، وسياسية داخلية، وإقليمية–دولية، وبذلك تتحول الانتخابات إلى استفتاء على مستقبل العقيدة الأمنية والسياسية لإسرائيل، لا مجرد تنافس حزبي تقليدي، وستُحسم نتائجها بميزان الأمن الإقليمي، فكلما تصاعد التهديد الخارجي، تعززت فرص اليمين، وكلما ساد الإرهاق من الحرب، تقدّم الوسط، أما استمرار المأزق الحالي، فينذر بنظام سياسي هش قابل للانفجار.

ثانيًا: المستوى العسكري والأمني

كشف العدوان على غزة هشاشة بعض ركائز العقيدة العسكرية الإسرائيلية، خاصة منظومة الردع والاستخبارات والإنذار المبكر. ومع دخول ٢٠٢٦م، تواجه إسرائيل بيئة أمنية شديدة التعقيد تتسم بتعدد الجبهات وتآكل الرد.

١-دوائر التهديد

تتعامل إسرائيل مع ثلاث دوائر تهديد مترابطة:

-الدائرة القريبة: غزة ولبنان وسوريا، حيث المواجهات المباشرة والاستنزاف العسكري.

-الدائرة المتوسطة: أذرع إيران في اليمن والعراق.

-الدائرة البعيدة: إيران نفسها، بما تمثله من تهديد نووي وتوسّع إقليمي، وصولًا إلى القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

وفي الملف النووي الإيراني، تضع إسرائيل ثلاثة سيناريوهات: اتفاق مُقيِّد، أو استمرار التقدم دون اختراق، أو اختراق كامل قد يفرض خيار الضربة العسكرية.

٢-غزة والمرحلة الثانية

مع نهاية المرحلة العسكرية الأساسية في غزة، تدخل إسرائيل مرحلة معقدة تتعلق بترتيبات ما بعد الحرب، في ظل خطة أمريكية لإدارة القطاع ونزع سلاح حماس، لتشكل بالنسبة لإسرائيل تحديًا أمنيًا مركزيًا، لهذا تُبدي تحفظات كبيرة وشكوكا عميقة حول إمكانية نزع سلاح حماس، رغم الضمانات الدولية، في ظل إصرار الحركة على الاحتفاظ بسلاحها، فتصر على استمرار وجودها العسكري، والسيطرة على «الخط الأصفر»، ومراقبة المعابر، خاصة معبر رفح من جانبه الفلسطيني، خشية إعادة تسليح المقاومة.

٣-التحديات المستقبلية

أفرز العدوان الإسرائيلي بجولاته الطويلة والمتعددة تحديات داخلية خطيرة أمام الجيش الإسرائيلي، فبات يواجه أزمة ردع متفاقمة، إذ بات خصوم إسرائيل أكثر جرأة في العمل تحت عتبة الحرب الشاملة. كما برزت أزمة ثقة داخل المؤسسة الأمنية بشكل عام والاستخبارية بشكل خاص، نتيجة فجوات التقدير السابقة، والاعتماد المفرط على التكنولوجيا، مقابل تراجع التحليل البشري، ما يزيد احتمالات المفاجآت الاستراتيجية. يضاف إلى ذلك إنهاك قوات الاحتياط، وتآكل المعنويات، والضغوط النفسية، وتحديات الدفاع الجوي في سيناريو حرب متعددة الجبهات، إلى جانب تصاعد التهديد السيبراني، وحروب الاستنزاف منخفضة الكلفة وعالية التأثير، ما يعمّق أزمة نموذج الأمن القومي التقليدي.

ثالثًا: المستوى الاقتصادي

كان عام ٢٠٢٥م من أكثر الأعوام تعقيدًا اقتصاديًا لإسرائيل، بفعل التداخل بين العدوان على غزة والأمن والسياسة والاقتصاد. ورغم تسجيل مؤشرات تعافٍ جزئية، مثل نمو الناتج المحلي وارتفاع

سوق الأسهم، فإن الاقتصاد ظل أسير حالة عدم يقين الناتجة عن استمرار حالة الحرب.

ارتفع الدين العام إلى نحو ٦٨,٦٪ من الناتج المحلي، وسُجل عجز مالي يقارب ٤,٧٪، نتيجة الإنفاق الدفاعي الضخم. وكانت ميزانية وزارة الدفاع لعام ٢٠٢٥م الأكبر في تاريخ إسرائيل، ما فرض زيادات ضريبية وضغوطًا على الميزانية العامة.

ورغم التوقعات بنمو اقتصادي في ٢٠٢٦م، فإن هذا التعافي مشروط باستقرار أمني نسبي. كما برزت تحديات خطيرة، مثل الهجرة العكسية للكفاءات، وأزمة قطاع التكنولوجيا الفائقة، الذي يُعد المحرك الرئيس للاقتصاد الإسرائيلي، فلقد كان أكثر القطاعات تضررًا، إذ شهد ركودًا تشغيليًا، وتراجعًا في التوظيف والاستثمارات، وهجرة عكسية لكفاءاته، ما يهدد أحد أهم محركات الاقتصاد الإسرائيلي.

رابعًا: المستوى الاجتماعي

أفرز العدوان الإسرائيلي على غزة ظاهرة أطلق عليها علماء الاجتماع «فقراء الحرب»، مع ارتفاع حاد في تكلفة المعيشة، وتزايد معدلات انعدام الأمن الغذائي، حتى بين الطبقات المتوسطة، فواجه سوق العمل تباطؤًا في الأجور، وتراجعًا في فرص التوظيف، خصوصًا في القطاعات التقنية، كما زاد الإنفاق على تعويضات ضحايا عمليات المقاومة، فضغط كل ذلك على الموازنة العامة.

كما تصاعد العبء على المنظومة الصحية، في ظل ضغوط هائلة نتيجة آلاف الجرحى والمصابين بدنيا ونفسيا، وتكرار موجات التصعيد، فبرزت آثار نفسية واجتماعية عميقة، خاصة بين الأطفال، نتيجة إغلاق المدارس وعدم الاستقرار. وفي الداخل الفلسطيني، تفاقمت ظواهر العنف والجريمة، في ظل ضعف استجابة مؤسسات الدولة، وتراجع الثقة بالشرطة والحكومة.

على مستوى الوعي الجمعي، أظهرت المؤشرات شعورًا وطنيًا مترديًا، وتشاؤمًا واسعًا بشأن مستقبل الأمن القومي، مع تزايد الدعوات لتشكيل لجان تحقيق. كما برزت قضايا الهوية، والعلمانية، والمساواة بين الجنسين، بوصفها محاور انتخابية مؤثرة في ٢٠٢٦م، في ظل تراجع الاهتمام الحكومي بالقضايا الاجتماعية.

خامسًا: المستوى الثقافي والفكري

تحولت الحرب إلى محور رئيس في الإنتاج الثقافي والفكري الإسرائيلي عام ٢٠٢٥م. فلم تعد الفنون مجرد أدوات ترفيه، بل أصبحت فضاءً للنقد الذاتي، ومساءلة الهوية والذاكرة والعدالة، وأداة لفهم الصدمة الجماعية، وإعادة مساءلة دور الفن في زمن الحرب، فبرزت أعمال فنية وسينمائية عالجت الحرب كتجربة إنسانية معقدة، لا كحدث عسكري.

في المقابل، تصاعدت المقاطعات الثقافية الدولية للأعمال الفنية والفكرية الإسرائيلية، فواجهت تحديات في المحافل الدولية والمهرجانات العالمية، فبات استقبالها وتلقيها مشروطًا بالسياق السياسي والأخلاقي المشحون.

في المقابل، أثّر تدمير البنية الثقافية الفلسطينية في غزة على النقاشات داخل إسرائيل حول مسؤولية الثقافة، وحدود الحوار بين المجتمعات المتنازعة، وتوزيع ورسم أدوار الضحية والجاني. ويتوقع في ٢٠٢٦م استمرار توظيف الحرب في الإبداع، مع تركيز أكبر على معالجة الصدمة، وتوسيع النقاشات حول الذكاء الاصطناعي ودوره في الثقافة.

سادسا: رؤية استشرافية

ينظر إلى عام ٢٠٢٦م بوصفه عامًا حاسمًا لإسرائيل لتواجه مفترق طرق تاريخيًا، تتقاطع فيه نتائج الحرب مع أزمات داخلية بنيوية، على مستوى الأمن والسياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة. فالتحدي الرئيس لم يعد عسكريًا صرفًا يهدف إلى تحقيق تفوق عسكري، بل يتمثل في قدرة نموذج الأمن الإسرائيلي على التكيف مع الصراعات الطويلة ومتعددة الجبهات، ومع مجتمع يعاني من الإرهاق وفقدان الثقة، وصياغة رؤية ما بعد الحرب، في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة، واستنزاف طويل الأمد يهدد أسس الاستقرار الإسرائيلي.. وفي ضوء ذلك، سيحدد مسار ٢٠٢٦م ما إذا كانت إسرائيل قادرة على إعادة بناء توازنها الداخلي، أم ستتجه نحو مزيد من العسكرة والانغلاق والاستنزاف طويل الأمد.

٢٠٢٥م طهران في عام من الأزمات

وحدة الدراسات الإيرانية:

د. محمد محسن أبو النور، محمد خيري، أحمد يحيى، د. خلود عبد الحفيظ، د. نسمة عبد النبي، د. يحيى المغربي، د. نهال حمدي

شهدت إيران خلال العام الفارسي ١٤٠٤ هـ. ش. (مارس ٢٠٢٥م - مارس ٢٠٢٦م) سلسلة من التحديات المركبة، جمعت بين الحرب مع أمريكا وإسرائيل في ظل حرب الأيام الإثني عشر (١٣ يونيو ٢٠٢٥م - ٢٤ يونيو ٢٠٢٥م)، والضغوط الاقتصادية الداخلية، والأزمات الاجتماعية المتزايدة، والتوترات الأمنية الإقليمية، بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن سياسات الولايات المتحدة وحلفائها تجاه البرنامج النووي والصاروخي الإيراني، ثم إعادة كل العقوبات الأممية على البلاد بموجب تصويت مجلس الأمن إثر تطبيق آلية الزناد «سناب باك» في سبتمبر ٢٠٢٥م، ثم موجة كبيرة من الاحتجاجات نتيجة تردي الأوضاع المعيشية بعد أن بلغ سعر صرف كل دولار أمريكي نحو ١٥٠ ألف تومان إيراني (مليون ونصف المليون ريال لكل دولار أمريكي)، وقد راح ضحية هذه الاحتجاجات نحو ٣ آلاف إيراني من بين المتظاهرين وقوى الأمن الداخلي، ثم تصاعدت الأزمات بالتدخل الأمريكي الضاغط بشدة على النظام الإيراني إثر تحريك القطع العسكرية الأمريكية قبالة السواحل الإيرانية، ثم اللجوء إلى طاولة المفاوضات بين وزير الخارجية عباس عراقجي والمبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف بوساطة إقليمية قادتها مصر وتركيا ودول عربية.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم رؤية شاملة حول أبعاد الأزمات الإيرانية، وتأثيراتها الداخلية والخارجية، واستراتيجيات النظام الإيراني في مواجهة الضغوط، وتوقعات السيناريوهات المستقبلية في حالتي الحرب والسلم.

على مدى العام الفارسي الراهن، الذي يبدأ وفقا للتقويم الميلادي ٢١ مارس، واجهت إيران عددا من الأزمات يمكن تلخيصها في:

١- تصاعد الضغوط الاقتصادية، بما في ذلك العقوبات الأمريكية المستمرة على قطاع النفط والغاز وتراجع الإيرادات السيادية.

٢- تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن الإيراني، على خلفية العقوبات الدولية واستشراء الفساد، ما أدى إلى موجات من الاحتجاجات الشعبية المحلية (٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥م — ١٠ يناير ٢٠٢٦م).

٣- توتر العلاقات الإقليمية والدولية، خصوصًا مع الولايات المتحدة، وإسرائيل، مع استمرار الدور الإيراني في دعم الوكلاء في المنطقة، خاصة حزب الله في لبنان.

٤- التحديات الأمنية والعسكرية، مع احتمالات التصعيد الأمريكي والإسرائيلي ضد البرنامج النووي والصاروخي.

٥-التوتر السياسي الداخلي بين التيارات الأصولية والإصلاحيّة، وما ترتب على ذلك من انقسامات في الرأي العام وتراجع الثقة في النظام.

وبالرغم من كل هذه التحديات، تمكنت إيران من الحفاظ على بعض القدرات الدفاعية والسياسية الإستراتيجية، مستفيدة من تحالفاتها مع روسيا والصين، في محاولة لإحداث توازن نسبي في مواجهة الضغوط الخارجية.

أولًا: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

تشكل الأزمة الاقتصادية أحد أكثر مصادر الضغط إلحاحًا على النظام الإيراني، لما لها من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الداخلي والشرعية السياسية، فقد أفضت العقوبات وتراجع الموارد إلى اختلالات عميقة في المؤشرات

الاقتصادية، التي امتدت آثارها إلى البنية الاجتماعية ومعيشة المواطن الإيراني.

الأزمة الاقتصادية تتمثل في:

١- العقوبات الدولية المستمرة أدت إلى تراجع عوائد النفط بنسبة ملحوظة، وأثرت سلبًا على الاحتياطيات النقدية والقدرة على تمويل المشاريع التنموية.

٢- التضخم وارتفاع الأسعار زاد من حدة التوتر الاجتماعي، إذ أصبح المواطن الإيراني يواجه صعوبة في تأمين احتياجاته الأساسية.

٣- معاناة قطاع الأعمال المحلي من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب المخاطر الاقتصادية والسياسية، ما أدى إلى تراجع القدرة على خلق فرص عمل جديدة.

الأبعاد الاجتماعية

أفرزت الضغوط الاقتصادية المتراكمة تداعيات اجتماعية مباشرة، انعكست في اتساع رقعة السخط الشعبي وتنامي مظاهر الاحتجاج وعدم الرضا، ومع تراجع القدرة المعيشية وازدياد الفجوة بين الدولة والمجتمع، باتت القضايا اليومية للمواطنين عنصرًا ضاغطًا ينعكس بوضوح على المزاج العام ومستوى الثقة في السياسات الحكومية، وهو ما يمكن تلخيصه في المحددين التاليين:

١- الاحتجاجات الشعبية تركزت على ارتفاع تكاليف المعيشة، والبطالة، وانعدام الخدمات العامة.

٢- تراجع الثقة في الأداء الحكومي بين فئات الشباب، مع ازدياد النقاش العام على منصات التواصل الاجتماعي حول جدوى البرنامج النووي مقابل معاناة المواطن.

وبالتالي تمثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مهددًا رئيسيًا لاستقرار النظام الداخلي، حيث أصبحت الضغوط اليومية للمواطنين عاملاً يمكن أن يغير ديناميكيات الدعم الشعبي للنظام، بالرغم من الالتفاف الشعبي حول النظام إثر العدوان الخارجي الذي تعرضت له إيران في حرب الأيام الإثني عشر.

ثانيًا: البعد السياسي الداخلي

يمثل البعد السياسي الداخلي ساحة التفاعل الأكثر حساسية بين مؤسسات الحكم، والتيارات السياسية، والرأي العام، حيث تتقاطع اعتبارات الشرعية والأمن مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل هذا التداخل تتباين مواقف الفاعلين الداخليين حول جدوى الانفتاح الدبلوماسي وحدود التصعيد، بما يعكس حالة من الانقسام الحذر داخل النظام والمجتمع على حد سواء، ويمكن تلخيص ذلك في الاعتبارات الثلاثة التالية:

١- الحكومة والنظام: حرصت الحكومة على التوازن بين الانفتاح الدبلوماسي وإظهار القوة الداخلية، مع الالتزام بالخطاب القومي المقاوم، وحاول النظام الحفاظ على صورته أمام المجتمع الدولي، عبر المطالبة برفع العقوبات من خلال المفاوضات، وهو ما عكس محاولة لموازنة الضغوط الداخلية والخارجية.

٢- التيار الأصولي: أعاد التيار الأصولي التشديد على عدم الثقة في الولايات المتحدة، وحذر من أن التنازل عن البرنامج النووي والصاروخي قد يؤدي إلى استهداف إيران لاحقًا، ويعتبر هذا التيار أن التفاوض مع واشنطن يجب أن يكون مقترنًا بضمانات واضحة لتجنب أي خديعة مستقبلية، مستندًا إلى تاريخ المواجهات السابقة مثل حرب الإثني عشر يومًا.

٣- الرأي العام: يُلاحظ تباين كبير في الرأي العام، بين من يركز على الأمن والسيادة، ومن يولي الأهمية الكبرى لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ويعكس الغضب الشعبي حالة اللا سلم واللا حرب، حيث لا توجد ثقة تامة في أن التفاوض أو الرد العسكري سيؤدي إلى حلول دائمة.

ثالثًا: الأبعاد الإقليمية والدولية

تجاوزت أزمة إيران حدودها الداخلية وتشابكت بعمق مع معادلات إقليمية ودولية معقدة، وقد شكلت بدورها إطارًا حاكمًا لخيارات طهران الإستراتيجية، وفي هذا السياق، تتوزع الضغوط بين التوتر مع الولايات المتحدة، وإدارة شبكة العلاقات الإقليمية، والرهان على التحالفات الدولية كعناصر حاسمة في حسابات النظام الإيراني.

١- التوتر مع الولايات المتحدة: تعكس التصريحات الأمريكية حول العودة إلى المفاوضات مقابل شروط صارمة رغبة واشنطن في تقليص القدرات النووية والصاروخية الإيرانية، جنبا إلى جنب مع تهديدات محتملة بضربات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية تستهدف البرنامج النووي والصاروخي، وتظل هي العامل الأكثر تأثيرًا على حسابات النظام الإيراني.

٢- العلاقات الإقليمية: من المرجح أن إيران ستستمر في دعم وكلائها في المنطقة (حزب الله، والفصائل الفلسطينية، والحوثيون، وبعض المجموعات العراقية)، بهدف الحفاظ على نفوذها الإقليمي وخلق ردع غير مباشر، حيث تتطلب مواجهة النفوذ الأمريكي والإسرائيلي تنسيقًا مستمرًا مع حلفائها الإقليميين للحفاظ على معادلات القوة.

٣- التحالفات الدولية: خاصة مع روسيا والصين، وهما تمثلان لها ضمانة دبلوماسية واقتصادية عميقة، فروسيا تقدم دعما عسكريا وتجاريا، وتنسيقا في الملفات الإقليمية. وتعمل الصين على تعزيز القدرات الاقتصادية والصاروخية، وتقديم الدعم الدبلوماسي عبر استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ومن المؤكد أن هذه التحالفات تمنح إيران عمقًا إستراتيجيًا نسبيًا، لكنها لا توفر ضمانًا لمنع التصعيد العسكري بشكل كامل.

رابعًا: التحديات الرئيسة للنظام الإيراني

شهدت إيران مرحلة شديدة التعقيد تداخلت فيها الضغوط الداخلية مع التحديات الخارجية، بما يفرض على النظام الحاكم اختبارًا مستمرًا لقدراته على الصمود وإدارة الأزمات، وفي ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية وتصاعد الاستقطاب السياسي، تتزايد الأسئلة حول مستقبل التوازن بين الشرعية الداخلية ومتطلبات السياسة الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يمكن رصد مجموعة من التحديات الرئيسة التي تواجه النظام الإيراني وتؤثر مباشرة في استقراره وخياراته الإستراتيجية، وهي:

١- فقدان الثقة الشعبية بسبب التدهور الاقتصادي وتأثيره على الحياة اليومية.

٢- التوترات الداخلية بين التيارات الأصولية والإصلاحيّة، والتي عرقلت اتخاذ قرارات واضحة في السياسة الخارجية.

٣- التهديد العسكري المستمر من الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي والصاروخي.

٤- الاعتماد على الحلفاء الدوليين كعامل ردع، مع محدودية القدرة على ضمان حماية كاملة من أي ضربة خارجية.

خامسًا: سيناريوهات الحرب والسلم

في ضوء تشابك العوامل الداخلية مع الضغوط الإقليمية والدولية، تتعدد السيناريوهات المحتملة لمسار الأزمة الإيرانية على المدى القريب، وتعكس هذه السيناريوهات توازنًا هشًّا بين خيارات التهدئة الدبلوماسية ومخاطر الانزلاق نحو التصعيد العسكري أو الإقليمي، ويمكن تصور عدة مسارات للأزمة الإيرانية في المستقبل القريب:

١- سيناريو الحل الدبلوماسي: يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار التفاوض مع الحفاظ على المطالب الأساسية لإيران، وهو من شأنه أن يخفف التوتر العسكري، لكنه يحتاج إلى مرونة من الطرفين لتجنب فقدان الثقة الداخلية.

٢- سيناريو العمل العسكري المحدود: يفترض هذا السيناريو تعرض إيران لضربة محدودة تستهدف القدرات الصاروخية أو النووية، وهي ضربة سترفع مستوى الاستنزاف، وقد تؤدي إلى تحولات داخلية مفاجئة.

٣- سيناريو التصعيد الإقليمي: يشمل هذا السيناريو توسيع نطاق المواجهة عبر وكلاء إيران وحلفائها، ويمكن أن يؤدي إلى حرب واسعة في المنطقة مع تداعيات اقتصادية وسياسية كبرى.

في جميع السيناريوهات، يظل الضغط الداخلي والاقتصادي هو العامل الأكثر تأثيرًا في خيارات النظام الإيراني.

خاتمة

يأتي عام ٢٠٢٦م محملا بالأزمات المركبة، تجمع بين الضغوط الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتحديات الإقليمية والدولية، إذ تسعى الحكومة الإيرانية لموازنة المصالح الداخلية والخارجية، مع الحفاظ على صورة النظام في الداخل والخارج، وقد حذر التيار الأصولي من الانجرار وراء التنازلات، مستندا إلى تجارب الماضي لتفسير المخاطر.

أما المواطن الإيراني فيعيش حالة من الترقب والقلق، بين الأمل في تحسن الوضع الاقتصادي، والخوف من تداعيات أي تصعيد عسكري.

وفي المحصلة، يواجه النظام الإيراني مفترق طرق إستراتيجيا، إما التعاطي بالشروط الأمريكية مع المخاطر الداخلية الهائلة، أو رفض معظمها وتحمل تبعات ضربة عسكرية محتملة. وتبقى القدرة على الصمود الداخلي، وتحسين الأوضاع المعيشية، والحفاظ على شبكة التحالفات الإقليمية والدولية عوامل رئيسة تحدد مسار إيران خلال الفترة المقبلة.

مصر وتركيا (٢٠٢٥-٢٠٢٦م)
من اختبار النوايا إلى شراكة المصالح

دكتور محمود العدل - رئيس وحدة الدراسات التركية

أولًا: عام ٢٠٢٥ – عام الاختبارات الصعبة:

يعد عام ٢٠٢٥ محطة مفصلية في تطور العلاقات المصرية–التركية، إذ لم يكن عامًا اعتياديًّا ضمن مسار التقارب، بل شكّل مرحلة اختبار مركبة استهدفت قياس صدقية التحول في الإستراتجية التركية تجاه مصر بعد أكثر من عقد من التوتر والقطيعة السياسية وتعارض المصالح الإقليمية. وقد طوى هذا العام أوراقه ليُسجَّل في الذاكرة السياسية المصرية باعتباره عام الاختبارات الصعبة بوصفه عامًا لتفكيك الشكوك المتراكمة وإعادة معايرة الثقة بحذر شديد.

جاءت هذه المقاربة في سياق إقليمي بالغ التعقيد، يتسم بتعدد الأزمات وتداخل ساحات الصراع، من ليبيا والسودان واليمن إلى شرق المتوسط والبحر الأحمر، مما جعل أي تقارب غير محسوب مع تركيا يحمل في طياته مخاطر استراتيجية محتملة. وعليه، تعاملت القاهرة مع مؤشرات الانفتاح التركي باعتبارها فرصة اختبار وليست ضمانة تحول.

شهد عام ٢٠٢٥ أكثر من عشرين لقاءً ثنائيًّا على مستويات سياسية وأمنية واقتصادية متعددة، شملت وزراء، مسؤولين أمنيين، وفودًا اقتصادية، ومباحثات غير معلنة. وقد حملت هذه اللقاءات بعدين متوازيين:

الأول: رغبة متبادلة في كسر الجمود السياسي وفتح قنوات اتصال منتظمة بين مؤسسات الدولة المختلفة .

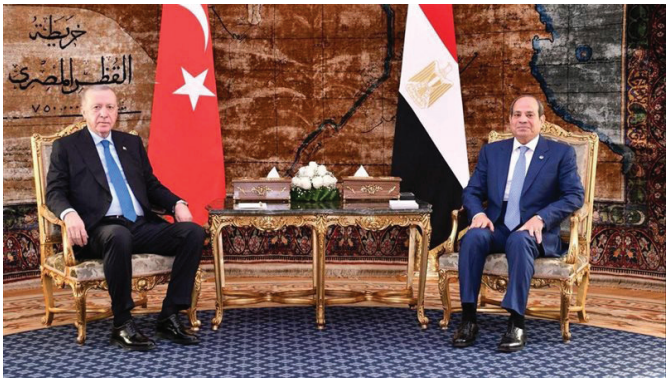

والثاني- وهو الأهم من المنظور المصري: استخدام هذه اللقاءات كأداة لاختبار متانة القرار السياسي التركي وقدرته على ترجمة الخطاب التصالحي إلى سلوك عملي مستدام، لا سيما في الملفات المرتبطة مباشرة بالأمن القومي المصري.

وانطلقت الرؤية المصرية من إدراك استراتيجي مفاده أن إرث القطيعة السياسية لا يمكن تجاوزه عبر حسن النوايا أو الخطاب الإيجابي فقط، فسنوات التوتر تركت آثارًا عميقة في بنية التفاعل الإقليمي، ورسخت أنماطًا من عدم الثقة، سواء على مستوى المؤسسات أو الرأي العام أو التحالفات الإقليمية. ومن ثم رسخت هذه الذاكرة الاستراتيجية لدى صانع القرار المصري تبني سياسة اختبار محسوبة، تقوم على التدرج، وربط أي تقدم ملموس بتغيرات سلوكية قابلة للرصد والقياس.

في هذا السياق، ركزت القاهرة على مطلب محوري يتمثل في وضوح الموقف التركي في مناطق التماس مع الأمن القومي المصري، وعلى رأسها ليبيا والسودان. وقد أظهرت أنقرة خلال عام ٢٠٢٥ درجة ملحوظة من التماهي السياسي، تمثلت في احترام الرؤية المصرية الداعمة لوحدة الدول ورفض سيناريوهات التفكك، إلى جانب ضبط مستوى الانخراط السياسي والعسكري بما لا يتعارض مع المصالح المصرية. كما شهدت الساحتان الليبية والسودانية تنسيقًا عمليًا محدودًا، ساهم في تخفيف حدة التنافس وخلق بيئة أكثر استقرارًا نسبيًا.

هذا السلوك التركي، وإن ظل محاطًا بالحذر المصري، أسهم في فتح الباب أمام الانتقال التدريجي من مرحلة اختبار النوايا إلى مرحلة أكثر تقدمًا، تقوم على إدارة الخلافات بدل تضخيمها، وإعادة تعريف العلاقة وفق معادلة المصالح المتبادلة.

ثانيًا: عام ٢٠٢٦ – عام التوافق والتعاون:

مع بداية عام ٢٠٢٦، دخلت العلاقات المصرية–التركية مرحلة جديدة يمكن توصيفها بـ (مرحلة التوافق المدروس)، وهي مرحلة تعكس نجاح مرحلة الاختبار السابقة في منع التصعيد وبناء حد أدنى من الثقة العملية. وقد جاءت هذه المرحلة مدفوعة بنتائج عام ٢٠٢٥، التي أظهرت قدرة الطرفين على إدارة الملفات الحساسة دون الانزلاق إلى صدام مباشر.

وتجسد هذا التحول في زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان وقرينته إلى القاهرة في الرابع من فبراير ٢٠٢٦، للمشاركة في الاجتماع الاستراتيجي الثاني رفيع المستوى برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وتحمل هذه الزيارة دلالة سياسية مزدوجة:

أولًا: اعتراف متبادل بأهمية الانتقال من إدارة الأزمة إلى إدارة العلاقة.

وثانيًا: إقرار تركي بالدور المحوري لمصر في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، لا سيما في البحر الأحمر والقرن الإفريقي وشرق المتوسط.

أسس الاجتماع إطارًا استراتيجيًّا متكامل الأركان لإدارة العلاقات الثنائية، يقوم على توحيد الرؤى السياسية في القضايا الإقليمية الكبرى، وتنسيق المواقف في المحافل الدولية، وبناء شراكات مؤسسية طويلة الأمد. ويعكس هذا التوجه إدراكًا مشتركًا بأن العلاقات بين الدول الكبرى في الإقليم تحتاج إلى أطر مستقرة تسمح بإدارة الخلافات دون تقويض المصالح المشتركة.

ثالثًا: مخرجات الاجتماع الاستراتيجي لعام ٢٠٢٦:

١- لغة الخطاب السياسي: اتسم الخطاب السياسي المتبادل بين

الرئيسين بما يمكن وصفه بـ (الخطاب الإقناعي السلوكي)، حيث لم يقتصر التقارب على التصريحات الرسمية، بل امتد إلى أنماط السلوك السياسي، وبروتوكولات اللقاء، ورسائل الطمأنة المتبادلة. وقد سعى كل طرف إلى تقديم نفسه كشريك عقلاني قادر على احترام حساسيات الطرف الآخر، وهو ما ساهم في تعزيز مناخ الثقة التدريجية. هذا النوع من الخطاب يهدف إلى إعادة بناء الثقة داخل دوائر صنع القرار، وإرسال إشارات إيجابية للمؤسسات السياسية والأمنية في كلا البلدين، بما يدعم استدامة مسار التقارب.

٢- الاتفاقيات الثنائية: عكست الاتفاقيات الموقعة توجهًا واضحًا نحو تأسيس تعاون مؤسسي متعدد المستويات، يتجاوز البعد السياسي إلى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والصحية. وقد حرصت مصر على أن تأتي هذه الاتفاقيات متسقة مع أولوياتها الاستراتيجية، بحيث تسهم في تعزيز القدرات الوطنية، لا خلق تبعية أو اختلال في ميزان المصالح.

ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

- مذكرة تفاهم بشأن اتفاقية عسكرية إطارية.
- مذكرة تفاهم بين هيئتي الدواء المصرية والتركية.
- مذكرة تفاهم بين وزارة الاستثمار المصرية ووزارة التجارة التركية.
- مذكرة تفاهم بين وزارة التضامن الاجتماعي المصرية ووزارة الأسرة والخدمات التركية.
- مذكرة تفاهم للتعاون الرياضي والشبابي بين وزارتي الشباب والرياضة في البلدين.

٣- دلالة التوقيت: من المتبع ان يعقد الاجتماع الاستراتيجي كل عامين؛ ولذلك فمن الطبيعي أن يعقد الاجتماع في سبتمبر القادم بعد مرور عامين على الاجتماع الاول الذى عقد في أنقره في سبتمبر ٢٠٢٤م، ولكن تم تقديم اللقاء الاستراتيجي الثاني سبعة شهور بناءً على الطلب التركي، ويحمل تقديم الموعد دلالة استراتيجية عميقة، إذ يعكس إدراكًا تركيًا بأن البيئة الإقليمية لم تعد تسمح بتأجيل التنسيق مع القاهرة التي أصبحت ذات تأثير كبير في محيطها الإقليمي أكثر من أى وقت سابق، حيث أدركت تأثير الدولة المصرية في القرن الأفريقي بشكل كبير، وأصبحت القوه العسكرية المصرية ذات ذراع طولى فى محيطها الإقليمي.

رابعًا: محاور الاستراتيجيات المشتركة المقبلة:

المحور الاقتصادي

يمثل المحور الاقتصادي العمود الفقري لمسار التقارب المصري–التركي؛ إذ يُنظر إليه بوصفه المجال الأكثر قدرة على تحويل التقارب السياسي إلى شراكة قابلة للاستدامة. فالاقتصاد يُنتج شبكات اعتماد متبادل تجعل كلفة التراجع السياسي أو التصعيد أعلى من كلفة الاستمرار في التعاون.

وبذلك برز دور الاجتماع الاستراتيجي بين القاهرة وأنقرة حول مجالات الاستثمارات المشتركة.

١- الاستثمارات الصناعية المشتركة

يرتكز التعاون الصناعي بين مصر وتركيا على قطاعات ذات طبيعة استراتيجية وكثافة تشغيلية عالية، تشمل: الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية، الأسمنت، والجلود. وتكتسب هذه القطاعات أهمية مضاعفة لكونها تمثل قاطرة للتنمية الصناعية، وتخدم السوق المحلي، مع امتلاكها قدرة تصديرية إقليمية ودولية.

- قطاع الغزل والنسيج: تمثل التحولات التي يشهدها قطاع الغزل والنسيج في تركيا فرصة استراتيجية لمصر؛ حيث بات خروج جزء من هذه الصناعة إلى خارج تركيا خيارًا اقتصاديًا واقعيًا. وتملك مصر مقومات جذب قوية، تشمل وفرة العمالة، الموقع الجغرافي، والاتفاقيات التجارية التي تتيح النفاذ إلى أسواق متعددة.

ولا تقتصر أهمية هذا القطاع على بعده الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى بعده الاجتماعي، إذ يمكن أن يسهم في خلق ملايين فرص العمل، وإعادة إحياء المجتمعات الصناعية الصغيرة، إذا ما تم تبني نموذج لا مركزي للإنتاج على غرار التجربة التركية، التي نجحت في دمج القرى والمدن الصغيرة ضمن منظومة التصنيع في مجال الغزل والنسيج، حيث ساعدت تلك الخطة في تخفيض العملية الإنتاجية مما انعكس على السعر التنافسي للمنتج التركي في معظم الدول الأوروبية.

كما يتطلب هذا المسار ربط الاستثمار الصناعي بمنظومة التعليم الفني والتكنولوجي، عبر التوسع في المدارس التكنولوجية المتخصصة بمحافظات مصر المختلفة من شمالها لجنوبها وشرقها وغربها، ودعم برامج التدريب، وتحسين جودة الإنتاج للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، بما يضمن قدرة المنتجات المصرية على المنافسة في الأسواق الدولية.

- قطاع الأسمنت: يمثل قطاع الأسمنت أحد القطاعات الاستراتيجية المحورية في إطار التعاون الصناعي المصري–التركي، نظرًا لارتباطه المباشر بخطط التنمية العمرانية والبنية التحتية داخل مصر، ويأتي تعزيز الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع استجابة للطلب المحلي المتزايد الناتج عن التوسع في مشروعات الإسكان، المدن الجديدة، والبنية التحتية، بما يضمن استقرار السوق المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

وفي الإطار الإقليمي، يفتح التعاون المصري–التركي في قطاع الأسمنت المجال أمام المشاركة في مشروعات إعادة إعمار ما بعد الصراعات، خاصة في غزة، ليبيا، والسودان مستقبلًا، إلى جانب عدد من الدول الإفريقية لا سيما في غرب إفريقيا والقرن الإفريقي.

كما يشكل إدخال التقنيات التركية الحديثة في صناعة الأسمنت عنصرًا أساسيًا لتعظيم الكفاءة التشغيلية، وخفض استهلاك الطاقة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، بما يتسق مع التزامات مصر البيئية ويعزز من تنافسية المنتج المصري في الأسواق الإقليمية والدولية.

- قطاع الصناعات الجلدية: يأتي قطاع الصناعات الجلدية ضمن القطاعات القادرة على تحقيق قفزة نوعية في القيمة المضافة للصناعة المصرية، إذا ما تم توظيف الخبرة التركية المتقدمة في مجالات التصميم، التصنيع، والتسويق العالمي.

وتستهدف أسواقًا متنوعة في أوروبا، الشرق الأوسط، وإفريقيا. ويسهم هذا التحول في تعزيز العوائد الاقتصادية، وخلق فرص عمل نوعية، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بسلاسل الإنتاج الجلدية.

- قطاع الصناعات الغذائية: يمثل قطاع الصناعات الغذائية أحد أكثر القطاعات ارتباطًا بالأمن القومي الاقتصادي والاجتماعي، حيث يسهم التعاون المصري–التركي فيه في تعزيز الأمن الغذائي عبر توسيع الاستثمارات المشتركة في التصنيع الغذائي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد، وتقليل الفاقد، وزيادة القدرة التخزينية والتصديرية.

تمثل الاستثمارات المشتركة في هذه القطاعات إطارًا استراتيجيًا طويل الأمد للتكامل الاقتصادي المصري–التركي، يقوم على تعظيم المزايا النسبية لكل طرف وتحويلها إلى مكاسب متبادلة مستدامة.

٢- توأمة المدن الصناعية:

تُعد فكرة توأمة المدن الصناعية المصرية–التركية خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز التكامل الصناعي والتجاري بين البلدين، من خلال الربط بين المدن الصناعية الكبرى التي تمتلك خبرات متراكمة وبنية تحتية قوية، كما تهدف إلى نقل الخبرة المؤسسية والصناعية، وربط سلاسل الإنتاج بين البلدين بديلا عن الاكتفاء بعلاقات تجارية تقليدية.

وتبرز توأمة (العاشر من رمضان – بورصة) و (دمياط – قيصري)

كأمثلة عملية على هذا التوجه، حيث تجمع بين مدن تمتلك خبرات صناعية متراكمة وبنية تحتية قوية، فالعاشر من رمضان أكبر مدينة صناعية في مصر، تضم قطاعات متنوعة مثل الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية، والكيماويات، وبورصة مركز صناعي تركي بارز، خاصة في صناعة السيارات والمنسوجات، ودمياط: عاصمة صناعة الأثاث في مصر، إضافة إلى الصناعات الغذائية والجلود، وقيصري: مدينة تركية متخصصة في الصناعات الخشبية والأثاث والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولا تقتصر التوأمة على تبادل الخبرات الفنية، بل تشمل تنسيق السياسات الصناعية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وربط الصناعات المحلية بالأسواق الخارجية عبر الشبكات التركية.

٣- قطاع السياحة:

يمثل قطاع السياحة أحد أبرز أدوات القوة الناعمة في العلاقات المصرية–التركية، لما يحمله من أبعاد ثقافية واقتصادية متداخلة. فالتكامل السياحي إضافة إلى زيادة أعداد السائحين يمتد إلى تعزيز حركة الطيران، وتنشيط الاستثمارات الفندقية، ودعم الصناعات المرتبطة بالسياحة.

ويتيح التعاون السياحي إمكانية الترويج المشترك للبرامج السياحية، ، وتسهيل حركة السياح والتجار، بما يجعل من مصر وتركيا محورًا سياحيًا إقليميًا يجذب ملايين الزوار سنويًا، وكذلك استهداف أسواق جديدة، بما يعزز من الإيرادات ويعمق الروابط الشعبية والثقافية بين البلدين.

٤- عودة العمل باتفاقية "الرورو" بين مصر وتركيا:

تشكل إعادة تفعيل اتفاقية «الرورو» نقلة نوعية في التعاون اللوجستي، إذ تسهم في خفض تكاليف النقل، وتسهيل حركة البضائع، وتعزيز الصادرات المصرية. كما تعزز من موقع مصر كمركز إقليمي للنقل البحري، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي والبنية التحتية المتطورة للموانئ.

المحور السياسي والأمني

١- الأمن القومي المصري:

يمثل التعاون المصري–التركي أداة مهمة لإدارة المصالح الأمنية في ملفات تمس الأمن القومي المصري مباشرة، وعلى رأسها ليبيا، السودان، شرق المتوسط، والبحر الأحمر. ويكتسب هذا التعاون أهمية خاصة في ظل الحضور العسكري والسياسي التركي في غرب ليبيا والبحر الأحمر، بما يجعل التنسيق معه عاملًا أساسيًا في تقليل مخاطر التصعيد، وضبط الحدود، وحماية الممرات البحرية الحيوية.

أما في السودان، ومع تصاعد الحرب منذ ٢٠٢٣، فإن المصالح المصرية–التركية تتيح تنسيق المواقف بما يحد من انعكاسات الصراع على أمن البحر الأحمر. أما في شرق المتوسط، فقد سمح التعاون الجزئي مع تركيا بتقليص حدة الصراعات حول ترسيم الحدود البحرية، والحفاظ على مكتسبات مصر في قطاع الطاقة ويمنحها هامش مناورة أوسع في إدارة توازناتها الإقليمية.

٢- شرق المتوسط:

أدى تنامي التعاون الثلاثي بين قبرص واليونان وإسرائيل إلى إعادة تشكيل الموازين الإقليمية، كما خلق تحديات أمام تركيا لاستمرار سيطرتها على بعض القنوات السياسية في المنطقة. وبرز اتجاه لدى القاهرة وأنقرة نحو إدارة المصالح بدلا من التنافس الصفري، بما يحد من احتمالات الاحتكاك العسكري أو القانوني، ويتيح استغلال البنية التحتية القائمة بكفاءة، ويحافظ على استقرار استثمارات الطاقة.

ويتيح هذا التقارب تكاملًا وظيفيًا، حيث تمتلك مصر بنية تحتية متقدمة لتصدير الغاز، بينما تمثل تركيا بوابة للأسواق الأوروبية. ويسهم فتح قنوات التواصل الفني وتبادل الرؤى في تجنب الخطوات الأحادية وحماية المصالح المصرية، مع الحفاظ على الشراكات القائمة.

٣- ليبيا:

تبنت مصر مقاربة سياسية شاملة في الملف الليبي، تقوم على دعم الحل السياسي وتوحيد المؤسسات ورفض الخيار العسكري، بالتوازي مع مرونة تركية منذ ٢٠٢٠ في دعم المسار الأممي. وأصبحت ليبيا بذلك ساحة اختبار عملية للتنسيق المصري–التركي، حيث تسعى القاهرة لتأمين حدودها الغربية، بينما تعمل أنقرة على حماية مصالحها، بما يسهم في الحد من التصعيد وتقليص الاستقطاب الإقليمي.

المحور العسكري

يشكل التعاون العسكري التقني بين مصر وتركيا أداة استراتيجية مهمة لإدارة المصالح الأمنية المشتركة في بيئة إقليمية متقلبة، دون أن يرتقي هذا التعاون إلى تحالف عسكري كامل أو التزامات طويلة الأمد. فالتطورات التكنولوجية في الصناعات الدفاعية، بما يشمل الدرونز الحديثة، والسفن الخفيفة، والعربات المدرعة، وأنظمة المراقبة المتقدمة، تفرض على الدول تبني شراكات مرنة تستطيع نقل الخبرات والتكنولوجيا، وهو ما يجعل التعاون المرحلي خيارًا واقعيًّا ومجدياً للطرفين على حد سواء.

في إطار التصنيع العسكري، يمكن لمصر وتركيا تكامل القدرات المتاحة، حيث تمتلك تركيا خبرات متقدمة في صناعات الدفاع الدقيقة والتكنولوجيا العسكرية المتطورة، بينما تمتلك مصر بنية صناعية واسعة وقدرة إنتاجية عالية تؤهلها لتوطين التكنولوجيا وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي. ويتيح هذا التكامل إطلاق برامج محدودة لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا، بعيدًا عن التنافس غير المنتج، بما يعزز القدرات الوطنية للطرفين ويؤسس لأرضية ثابتة للتعاون التدريجي والمستدام في المجالات العسكرية.

ويكتسب التدريب المشترك أهمية بالغة في بناء الثقة المؤسسية بين القوات المسلحة، حيث يمكن تنظيم تدريبات في مجالات غير حساسة سياسيًّا، مثل مكافحة الإرهاب، وتأمين السواحل والموانئ، والبحث والإنقاذ، وحماية المنشآت الحيوية. ويسهم هذا النوع من التدريب في تبادل الخبرات العملية ورفع الجاهزية العملياتية، دون التسبب في أي توترات سياسية أو إثارة حساسيات إقليمية أو التأثير على السياسات الدفاعية لكل دولة.

أما التنسيق الأمني فيرتكز على إدارة التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب، وتهريب الأسلحة، وتأمين الممرات البحرية الاستراتيجية.

ختاماً:

يتيح التعاون المصري–التركي إنشاء قنوات اتصال دائمة لتبادل المعلومات، والتقليل من مخاطر سوء التقدير، وتجنب أي تحركات مفاجئة قد تؤدي إلى أزمات أكبر.

حيث يمثل هذا المحور نموذجًا للتقارب الواقعي القائم على إدارة المصالح والأمن المشترك، من خلال التكامل الصناعي، والتدريب، والتنسيق الأمني المستمر، مع الحفاظ على السيادة الوطنية لكل طرف واستثمار نقاط القوة التكاملية، بدلًا من الانجرار وراء تصورات صدامية قد تهدد الاستقرار الإقليمي، بما يعزز الأمن المشترك ويحقق مصالح الطرفين بشكل مستدام ومرن.

حيث دخلت العلاقات المصرية–التركية طورًا جديدًا قوامه "شراكة إدارة المصالح" لا "تحالف التحولات الكبرى"، وهي صيغة واقعية تعكس إدراكًا متبادلًا بأن استقرار الإقليم يمر عبر تنسيق القوى المحورية فيه، وأن كلفة التنافس المفتوح باتت أعلى من عائداته. وبذلك يمكن توصيف المرحلة بأنها انتقال مدروس من اختبار النوايا إلى هندسة المصالح، في بيئة إقليمية لا تحتمل المغامرة بقدر ما تتطلب إدارة ذكية للتوازنات.

كلمات مفتاحية – تركيا – مصر –السيسي – اردوغان– التعاون الاستراتيجي

إقليم أوجادين وأثيوبيا

بين التفاوض المؤجّل والانفجار المحتمل

حسين محمود التلاوي - باحث بوحدة الدراسات الإفريقية

يشهد إقليم أوجادين في إثيوبيا، والمعروف بـ"الصومال الغربي"، توترا متزايدًا على المستوى السياسي منذ مطلع العام الجاري، باتحاد كبرى الفصائل السياسية والعسكرية في كيان واحد يسمى "تحالف الشعب الصومالي لتقرير المصير"، الذي يهدف إلى تحقيق الاستقلال أو الحكم الذاتي؛ حيث اعتبر في بيانه أن "زمن المفاوضات" قد انتهى، واصفًا الحوار مع إثيوبيا بأنه "عبث».

تلقي هذه الورقة الضوء على الخلفيات التاريخية للأزمة، وتطوراتها الحالية، وتستشرف الآفاق في العام الحالي.

خلفيات الأزمة

تعود مشكلة إقليم أوجادين إلى الحقبة الاستعمارية، عندما تقاسمت قوات ثلاث دول الأراضي الصومالية ضمن نتائج مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م لـ"تنظيم" التنافس الاستعماري الأوروبي؛ فسيطرت بريطانيا على المنطقة المعروفة حاليًّا بـ"إقليم أرض الصومال" شمالًا، واستولت فرنسا على المنطقة المعروفة حاليًّا بـ"دولة جيبوتي"، وكان من نصيب إيطاليا الأراضي الجنوبية التي عُرِفت لاحقًا باسم "الصومال الإيطالي».

وفي سياق محاولات بريطانيا تثبيت وجودها في المنطقة، وقعت عام ١٨٩٧م اتفاقية مع إثيوبيا ضمت بمقتضاها إقليم أوجادين إلى أرضها مقابل عدم التوسع شمالًا في المناطق التي تديرها بريطانيا. وأكدت الاتفاقيات بين إيطاليا وإثيوبيا خلال عامي ١٩٠٨م و١٩٠٩م هذا الضم.

بعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠م، سعى الصوماليون إلى استعادة إقليم أوجادين، لكن إثيوبيا رفضت؛ ما أسفر في النهاية عن حرب أوجادين بين عامي ١٩٧٧م و١٩٧٨م التي نجحت خلالها القوات الصومالية في السيطرة على معظم أراضي الإقليم لولا تدخل الاتحاد السوفييتي وكوبا لمصلحة إثيوبيا؛ فانتهت الحرب بانسحاب القوات الصومالية من الإقليم.

ومن اللافت في هذا السياق أن إثيوبيا تتمسك بضم أوجادين بموجب اتفاقيات الفترة الاستعمارية، ولكنها ترفض الاتفاقيات التاريخية التي تنظم حصص

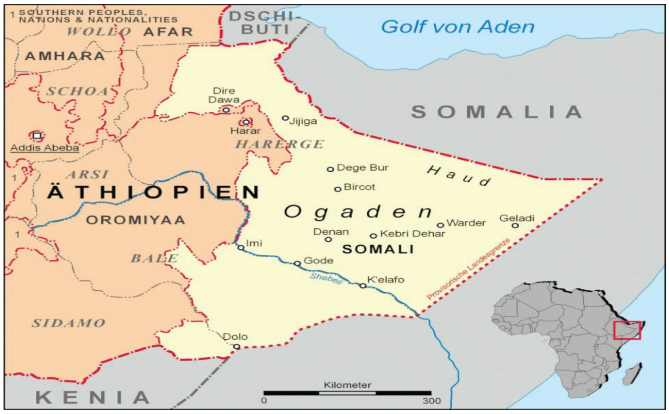

مياه النيل بزعم توقيعها في الفترة الاستعمارية؛ مما يعكس تناقضات بنيوية وانتقائية في الدبلوماسية الإثيوبية إزاء القضايا المختلفة.

التوترات الحالية

منذ ذلك الحين لم تهدأ التوترات داخل الإقليم إلا قليلا؛ حيث نشطت حركات سياسية ومسلحة تطالب باستقلال الإقليم أو حصوله على الحكم الذاتي، ودخلت، منذ عام ٢٠١٠م، في جولات مفاوضات مع الحكومات الإثيوبية المتعاقبة وصولًا إلى عام ٢٠١٨م، عندما وقعت إثيوبيا في عهد رئيس الحكومة الحالي آبي أحمد اتفاق سلام مع الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين لتسود حالة من الهدوء النسبي في الإقليم. لكن التوتر عاد إلى السطح مدفوعًا بالعديد من التوترات الداخلية والخارجية؛ منها:

١- عدم وفاء حكومة آبي أحمد بالتفاهمات التي شملها الاتفاق: قد يعود ذلك إلى خشية الحكومة من تسبب أي اتفاق بالحكم الذاتي في زيادة التوترات العرقية في الأقاليم الأخرى التي تشهد صدامات متوالية بين القوات الحكومية والحركات المسلحة فيها.

٢- اتفاق إثيوبيا مع إقليم أرض الصومال: أثار توقيع الحكومة الإثيوبية اتفاقًا مع حكومة إقليم أرض الصومال الانفصالي غضب الصوماليين، سواء في الصومال الأم أو إقليم أوجادين؛ حيث ينظرون إلى هذا الاتفاق على أنه محاولة إثيوبية جديدة لتمزيق وحدة الصومال.

٣- زيادة انتشار القوات الإثيوبية داخل الإقليم: رصدت تقارير تحركات للقوات الإثيوبية داخل الإقليم لمواجهة أي تمرد داخلي، أو حتى تدخل خارجي استغلالًا للمواجهات المسلحة التي يشهدها إقليم تيجراى، وارتفاع منسوب التوتر في القرن الإفريقي عمومًا.

٤- اكتشاف الغاز في الإقليم: شهد أكتوبر عام ٢٠٢٥م افتتاح إثيوبيا أول محطة للغاز الطبيعي المسال في منطقة كالوب بالإقليم (حقلا كالوب وهيلالا)؛ ما دفع السكان المحليين إلى إعادة مطالبهم إلى الواجهة رغبة في الاستفادة من عائدات ثروات بلادهم.

الآفاق والاحتمالات أمام الأزمة

تتعدد السيناريوهات المتاحة أمام مستقبل الوضع في الإقليم، بداية من التسوية النهائية وصولًا إلى المواجهة المسلحة المفتوحة، لكن السيناريوهات الأكثر احتمالية تأتي على النحو التالي:

١- استمرار الوضع الحالي: مع حدوث توترات سياسية وعسكرية بين الحين والآخر دون تفجر مواجهات شاملة؛ مثل تلك التي قادت إلى المسار التفاوضي عام ٢٠١٠م وصولًا إلى اتفاق ٢٠١٨م.

٢- حدوث مواجهات شاملة: من المحتمل حدوث مواجهة شاملة في الإقليم، تعززها رغبة أصحاب الإقليم في الحصول على حصة «عادلة» من العوائد الاقتصادية من اكتشافات الغاز.

٣- استمرار المسار التفاوضي السلمي دون نتائج: تخشى الحكومة الإثيوبية من اندلاع صراع مسلح داخل الإقليم يؤثر سلبًا على خططها الاستثمارية لثروات الغاز الطبيعي في الإقليم، بالإضافة إلى تأثير أي اضطرابات في الإقليم على الخطط الإثيوبية لاستغلال ميناء بربرة في إقليم أرض الصومال الانفصالي، لاسيما في ظل الموقع الجغرافي لإقليم أوجادين الذى يفصل بين إقليم أرض الصومال وبالتالى ميناء بربره من جهة، وبين إثيوبيا من جهة أخرى. وقد يقضي نيل إقليم أوجادين الاستقلال، أو حتى الحكم الذاتي، على تلك المخططات، أو على الأقل يعطلها إلى أجل غير مسمى.

لذلك قد تسعى إثيوبيا إلى «كسب الوقت» بالدخول في مفاوضاتغير مجدية، لكنها تعطل أي مسعى نحو العمل العسكري داخل الإقليم، وتمنع استغلاله كورقة ضغط عليها من الخارج؛ وبوجه خاص في ظل حاجتها إلى الاستقرار الداخلي لتقديم نفسها كفاعل إقليمي، بما يساعدها على تحقيق طموحاتها، وفي مقدمتها الوصول إلى منفذ مائي؛ وتحديدًا على البحر الأحمر.

السيناريو الأرجح

من المرجح حدوث السيناريو الثالث، الذي يميل إلى استمرار المسار التفاوضي السلمي دون نتائج حقيقية، نتيجةً لعدم رغبة الحكومة الإثيوبية في اشتعال نزاع مسلح داخل الإقليم حفاظًا على الفرص الاستثمارية فيه، ورفضًا منها للانخراط في صراع مسلح داخلي جديد، وفي الوقت نفسه بسبب عدم رغبتها في منح الإقليم الحكم الذاتي، أو الاستقلال، وكذلك في ظل غياب الدعم الإقليمي القوي لطموحات إقليم أوجادين في الاستقلال أو الحكم الذاتي، وعدم رغبة الصومال الأم في الدخول على خط دعم الحركات السياسية والمسلحة في الإقليم حفاظًا على علاقاتها الإقليمية.

لكن يبقى هذا الأمر مرهونًا بالوضع في القرن الإفريقي ككل، ومدى تغير حسابات القوى الإقليمية الفاعلة فيه؛ لأن دعم الحركات السياسية والمسلحة في أوجادين يمثل نقطة فاصلة في التحول نحو اندلاع صراع مسلح مفتوح في الإقليم.

رؤية تحليلية للتناول الإعلامي الإثيوبي لتصريحات ترامب الأخيرة وتداعياتها

د. مروة إبراهيم - باحثة بوحدة الدراسات الإفريقية

في الوقت الذي تسعى فيه إثيوبيا جاهدةً لحشد تأييدٍ دولي لموقفها من السد، وفي ظل تصاعد خلافاتها مع مصر، أحدثت تصريحات الرئيس ترامب الأخيرة هزةً سياسية وصدمةً واسعة النطاق في الأوساط الإثيوبية. وقد تجلّى ذلك في عناوين الصحف المحلية التي وصفت تلك التصريحات بالمنحازة لمصر والمحرجة لإثيوبيا، بل واعتبرتها تهديداً وجودياً لمصالحها. كما أثارت مقترحاته باستئناف المفاوضات تحت رعاية واشنطن جدلاً حاداً كشف عن هوّة واسعة وتناقض في الرؤى بين الصحف الموالية للحكومة- التي تصر على تعظيم أهمية السد بوصفه مشروعا قوميا لا مساس به- وبين صحف المعارضة التي تنظر بعين الريبة للضغوط الدولية المتزايدة. وفي ظل هذا الاستقطاب الإعلامي، تركز هذه الورقة على تحليل عينة من المقالات والأخبار التي تعكس ملامح العقلية الإثيوبية، في محاولةً لإستجلاء الزوايا المختلفة لتنبؤاتها المحلية والدولية حيال مستقبل تلك الأزمة، واستيائها الواضح من التقارب المصري الأمريكي.

تفعيل دور الولايات المتحدة في حل قضية السد

أفردت الصحف الإثيوبية المعارضة مساحات واسعة لتحليل مقترح ترامب بشأن استئناف المفاوضات الثلاثية تحت رعاية واشنطن، وهو المقترح الذي حمله خطابٌ وجهه ترامب للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وفي هذا السياق، أبرزت صحيفة أديس استاندرد (في مقال ١٧-١) تأكيد ترامب على أن إنهاء التوتر حول السد يتربع على رأس "أولوياته"، معتبراً ذلك جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيته الأوسع لتحقيق "سلام دائم" في المنطقة. كما سلطت الصحيفة الضوء على إشارته لـ"الأهمية العميقة" لنهر النيل لمصر، وتشديده على مبدأ عدم الجواز لأية دولة بالسيطرة المنفردة على موارد النيل بما يلحق الضرر بجيرانها. ومن زاوية أخرى، رصدت صحيفة "ذا ريبورتر" الصادرة بالأمهرية في مقال بتاريخ (٢١-١) تنامي الاهتمام الأمريكي بالتدخل المباشر في الملف. وأشارت الصحيفة إلى أن تصريحاته عكست انحيازاً صريحاً لمصر حين صرح قائلاً: "ندعم مصالح مصر المائية وملتزمون بتأمين احتياجاتها بالكامل".

دلالات الرسالة الأمريكية لاستهداف إثيوبيا عسكريًا

تناولت صحيفة «أديس استاندرد» في أكثر من مقال تحليلي بتاريخ (١٧-١) (٢٠-١) تحذيرات ترامب بشأن أزمة السد، مسلطةً الضوء على احتمالية انزلاق المنطقة نحو "صراع عسكري" أو "حرب مفتوحة" بين الجانبين. وقد توقفت الصحيفة بشكل خاص عند عبارته التي قال فيها "آمل بشدة ألا يؤدي الخلاف حول السد إلى صدام عسكري كبير بين البلدين". وفي الإطار نفسه، وجهت صحيفة "ذا ريبورتر" نقدًا مباشرًا لتوجهات الإدارة الأمريكية، التي اعتبرتها "مخطط" لاستهداف إثيوبيا. ونقلت عن المحلل السياسي أبيل انتقاده لسياسات ترامب، واصفًا إياها بالسلبية والتحريضية، محذراً من تقلباته واستخدام "الوساطة" ذريعة لممارسة ضغوط جديدة على إثيوبيا.

من جهة أخرى، فسرت "أديس استاندرد" ضغوط ترامب برغبته الجامحة في نيل جائزة نوبل، مشيرةً إلى أن أسلوبه التصادمي يعكس استياءه من عدم تقدير جهوده في "صنع السلام" المزعوم بين البلدين.

مغزى توجيه رسالة ترامب دوليًا

ذهبت الصحف ووسائل الإعلام الإثيوبية من وراء تصريحات ترامب إلى تحويل قضية السد من خلاف تقني وقانوني إلى ساحة لتصفية حسابات كبرى بين محاور القوى في الشرق الأوسط، فأشارت إلى تحركات ومساعٍ حثيثة وبروز قوى إقليمية كبرى كالسعودية والإمارات كلاعبين فاعلين في هذا الملف، وهو ما رأت أنه ينذر بنوع جديد من الصراع في المنطقة، نحو ما أسردته «أديس أستاندرد» بتاريخ (١٧-١) ومقال آخر بتاريخ (٢٠-١) حول تحالف (سعودي- مصري- صومالي)، مشيرةً إلى رغبة الرياض في تأمين مصالحها بالنيل وتحجيم نفوذ «الإمارات وإسرائيل» في المنطقة.

ومن ناحية أخرى تجاهلت الصحف عدم ذكر ترامب لأبي أحمد، وأشارت إلى أن رسالته موجهة إلى عدد من الرؤساء، نحو ما أوردته صحيفة "ذا ريبورتر" (٢١-١) حين ذكر ولي العهد السعودي، ورئيس الإمارات، والفريق البرهان، والرئيس أردوغان. واستنتجت الصحيفة أن هذا تهديد واضح لإثيوبيا وتدخل في شؤونها بذرائع خارجية لفرض قيود على استخدام النيل.

وتنشر الصحيفة إعلان مصر والسودان بالفعل قبولهما دعوة ترامب للتفاوض، وتعقب بأن السيسي قد "يُصعّد القضية، وسيغتنم الفرصة". ونشرت "أديس أستاندرد" (٢٠-١) تحليلًا آخر يعكس تحولا جديدا في موقف مصر، بتغيير خطابها الدبلوماسي المتعلق بالسد من المطالبة بوقف البناء أو ملء السد إلى المطالبة بتعويضات مالية من إثيوبيا عما وصفته بالأضرار التي ألحقها السد بكل من مصر والسودان.

الإشادة بدور مصر في السلام في مواجهة الهواجس الإثيوبية

حملت رسائل ترامب في طياتها إشادةً بالغة بالدور المحوري الذي تلعبه مصر في تعزيز أمن واستقرار الشرق الأوسط وإفريقيا، مع تركيزٍ خاص على جهودها في ملف غزة ومساعيها المستمرة لحلحلة قضية النيل. وفي هذا الإطار، نقلت صحيفة «ذا ريبورتر» (٢١-١) إشادة ترامب بدور مصر في ملف إسرائيل وحماس. وفي المقابل شككت الصحيفة في دلالة منح السيسي «قلادة النيل» لترامب، معتبرةً إياها أداة دبلوماسية وظفتها القاهرة لتعزيز موقفها في صراعها المائي مع إثيوبيا.

محاولة إثيوبيا دحض حقائق وبراهين حول السد

على الرغم من المساعي الإثيوبية الرامية لإبراز أهمية السد من خلال الصحف الموالية للحكومة أبرزها وكالة الأنباء الإثيوبية «إينا» نحو ما نشرته على موقعها بتاريخ (٢٣ يناير) من تصريحات تفيد بأهمية السد، إلا أن الصحافة الإثيوبية المعارضة لم تخلُ من إشارات لافتة حول الأضرار المحتملة. فقد كشفت صحيفة «ذا ريبورتر» (٢١-١) في تقرير مستفيض عن مخاوف جدية تتعلق بمدى تسبب السد لمخاطر الفيضانات، وسلطت الضوء على إمكانية إلحاقه أضرار لمصر بانخفاض حصتها المائية.

بصفة عامة، تسعى وسائل الإعلام الإثيوبية جاهدةً لتفنيد تصريحات ترامب ونفيها جملةً وتفصيلاً؛ خاصة تقديم الولايات المتحدة دعماً مالياً لتشييد السد، وتأكيده بأن المشروع قد تسبب في قطع تدفق مياه النيل عن مصر، حيث تصر المنصات الإثيوبية على التمسك بروايتها الرسمية التي تؤكد استقلالية التمويل وعدم الإضرار بدول المصب، نحو ما أوردته صحيفة «أديس أستاندرد» (١٧-١) التي وصفت تلك التصريحات «بالمغلوطة». وفي سياق نقدها اللاذع لإدارة ترامب، وصفتها الصحيفة بأنها مصدر ‹للفوضى الدولية›، مستشهدةً بسياسات وصفتها بالعدائية، بدءاً من فرض حظر التأشيرات على عشرات الدول، وصولاً إلى التدخلات السياسية في فنزويلا والأزمات الدبلوماسية مع أوروبا بسبب قضية جرينلاند، فضلاً عن تقويض المنظمات الدولية عبر الانسحابات المتكررة والسعي لإيجاد بدائل لنظام الأمم المتحدة.

تيجراي ما بعد بريتوريا:

دلالات إعادة التعبئة العسكرية وآفاق الانفجار في ٢٠٢٦م

أ. هايدي خالد - باحثة بوحدة الدراسات الإفريقية

شهد إقليم تيجراي خلال عام ٢٠٢٥م وبداية ٢٠٢٦م انتقالًا واضحًا من مرحلة ما بعد الحرب إلى مرحلة أمنية وسياسية مركّبة تتداخل فيها إعادة تشكيل موازين القوة بالإقليم مع تعثر التسوية السياسية، فعلى الرغم من عقد اتفاق بريتوريا في نوفمبر ٢٠٢٢م، الذي أعلن بموجبه انتهاء القتال رسميًا، فإنه لم يضع خطة تنفيذية واضحة لاستقرار الأمن، ولم يعالج الأسباب الأساسية التي دفعت إلى الحرب، وظهرت تطورات ميدانية خلال عام ٢٠٢٥م وبداية ٢٠٢٦م عكست عدم دخول الإقليم طور الاستقرار، بل انتقل من مواجهة عسكرية مباشرة إلى صراع نفوذ سياسي وأمني قابل للتصعيد في أية لحظة، ولم يعد ملف تيجراي ملفًا إثنيًا داخليًا، بل أصبح نقطة تقاطع لملفات إقليمية أوسع تشمل الحدود السودانية-الإثيوبية، وأمن البحر الأحمر، وملف سد النهضة، وبؤرة صراع تستخدمها إثيوبيا وإريتريا في إدارة علاقاتهما المرشحة للإنفجار، بجانب توازنات القوة في القرن الإفريقي.

أولاً: المشهد الأمني ومؤشرات إعادة التشكل العسكري

أظهرت تطورات عام ٢٠٢٥م، حيث الاشتباكات وظهور قوي فاعلة جديدة في الاقليم، أن اتفاق بريتوريا أوقف العمليات القتالية فقط دون أن يُنتج نظامًا أمنيًا متماسكًا، فقد بقيت ملفات نزع السلاح، ودمج المقاتلين، وحسم وضع المناطق الغربية المتنازع عليها: ويلقويت، وحميرا، وتسيجيدي، معلقة دون حل، ما خلق فراغًا أمنيًا سمح باستمرار الفاعلين المسلحين خارج الأطر النظامية، ومع هذا الواقع، لم يعد المشهد قائمًا على الثنائية التقليدية للحرب، بل اتسع ليشمل قوى محلية وإقليمية تعيد تشكيل ميزان القوة داخل الإقليم وحوله.

قوات دفاع تيجراي (TDF) ظلّت الفاعل العسكري الرئيس داخل الإقليم، محتفظة بهياكلها التنظيمية وشبكاتها اللوجستية، رغم الالتزامات بنزع السلاح. ولم تُدمج هذه القوات بشكل كامل في الجيش الفيدرالي، ما أبقى قدرتها على التعبئة وإعادة التنظيم قائمة، خاصة في البيئات الجبلية التي توفر عمقًا دفاعيًا طبيعيًا. في المقابل، لم يُحسم انتشار القوات الفيدرالية داخل تيجراي الموقف، ما أوجد مناطق تماس غير مستقرة قابلة للاحتكاك في أي وقت.

في منتصف ٢٠٢٥م، ظهر فصيل محلي جديد مدعوم من الحكومة الفيدرالية هو «قوة سلام تيجراي» (TPF)، أفرز خلافات داخل النخبة السياسية والعسكرية في ميكلي حول إدارة المرحلة الانتقالية وتوزيع النفوذ. وانخرط هذا التشكيل في مواجهات محدودة مع عناصر مرتبطة بـ TDF في جنوب الإقليم ووسطه مثل ألاسا، ما عكس انتقال جزء من الصراع إلى داخل البنية التيجراوية نفسها.

بالتوازي، استمرت ميليشيات «فانو» الأمهرية في النشاط داخل إقليم أمهرة والمناطق المتنازع عليها، خصوصًا في ويلقويت وحميرا، معتبرة أن اتفاق بريتوريا لم يحسم وضع الأراضي لصالحها، ولم تكن مواجهاتها مع الجيش الفيدرالي مجرد اضطرابات أمنية عابرة، بل تعبير عن صراع أوسع على النفوذ والحدود داخل الدولة الإثيوبية. أعادت هذه التطورات تنشيط خطوط تماس حساسة في غرب تيجراي، وأبقت الإقليم في حالة توتر ممتد.

أما العامل الإريتري، فظل حاضرًا في المعادلة الأمنية من خلال السيطرة على مناطق حدودية ذات أهمية استراتيجية والتأثير غير المباشر في التوازنات المحلية، هذا الواقع حدّ من فرص تنفيذ ترتيبات نزع السلاح، إذ ترى قوات تيجراي أن التخلي عن قدراتها العسكرية في ظل تهديد خارجي قائم يحمل مخاطر وجودية، وهو ما أبقى البيئة الأمنية هشة ومتوترة ومعرضة للاهتزاز.

ثانياً: مؤشرات التصعيد الميداني

خلال النصف الثاني من ٢٠٢٥م وبداية ٢٠٢٦م، برزت مجموعة من التطورات عكست انتقال الوضع من حالة الجمود الأمني إلى مرحلة إعادة التفعيل التدريجي للقدرات القتالية، ومن أبرزها شن الطائرات المسيّرة في غرب تيجراي هجمات مطلع ٢٠٢٦م، حيث استخدمتها القوات الفيدرالية الإثيوبية في مهام استطلاع وضربات محددة ضد أهداف ميدانية مرتبطة بقوات تيجراي، ويعكس هذا التحول انتقال المواجهة من نمط الاشتباك التقليدي إلى عمليات تعتمد على التكنولوجيا الدقيقة، بما يزيد من القدرة على المراقبة والتحكم ويقلل الاحتكاك المباشر.

تزامن ذلك مع اشتباكات ميدانية محدودة في نطاق ويلقويت-حميرا، رافقتها إجراءات أمنية مشددة شملت تعليقًا مؤقتًا لحركة الطيران ونشر وحدات استطلاع إضافية، ما يعكس هشاشة قواعد الاشتباك وغياب ترتيبات أمنية مستقرة. وفي الوقت نفسه، استمر تعثر نزع السلاح وبقاء التشكيلات المسلحة خارج الأطر الرسمية، الأمر الذي يشير إلى أن البنية القتالية للصراع لم تُفكك، بل أعيد ترتيبها ضمن توازنات جديدة.

ثالثاً: الأبعاد الاستراتيجية والإقليمية

لم يعد استقرار تيجراي مسألة إثيوبية داخلية فحسب، بل بات مرتبطًا مباشرة بالأمن الإقليمي. فالتوتر في غرب الإقليم يؤثر على الحدود السودانية ويزيد من احتمالات تدفقات السلاح واللاجئين، بما يضغط على البيئة الأمنية في شرق إفريقيا، حيث تُشير التقارير الميدانية عام ٢٠٢٦م إلى أن تصاعد حدة الاحتكاكات العسكرية في غرب الإقليم أدى إلى موجات نزوح جديدة نحو الأراضي السودانية، هذا النزوح لا يقتصر على المدنيين، بل رُصدت تحركات لعناصر مسلحة من مقاتلي تيجراي عبرت الحدود باتجاه السودان لإعادة التمركز أو الهروب من ضربات الطيران المسير الفيدرالي. يمثل هذا النزوح المسلح تهديداً مباشراً لأمن الحدود السودانية-الإثيوبية، ويحول معسكرات اللاجئين والمناطق الحدودية إلى قواعد خلفية محتملة لإعادة التنظيم العسكري، مما يضع العمق الاستراتيجي السوداني والمصالح المرتبطة به في دائرة الخطر الأمني المباشر.

وفي تحول نوعي يعكس الصراع في القرن الأفريقي، برز احتمال تقديم إريتريا دعم عسكري مباشر لبعض فصائل تيجراي، هذا التوجه الذي يبدو متناقضاً مع دور أسمرة التاريخي في حرب ٢٠٢٠م، يُفسر في سياق رغبة النظام الإريتري في إضعاف الحكومة المركزية في أديس أبابا بعد تدهور العلاقات بينهما. يهدف إمداد جبهة تيجراي بالسلاح أو الدعم اللوجستي إلى إبقاء الحكومة الفيدرالية في حالة استنزاف داخلي مستمر، ويمنعها من التفرغ لمشاريعها التوسعية في البحر الأحمر، ما يجعل من إقليم تيجراي ساحة حرب بالوكالة لترسيخ النفوذ الإريتري.

كما أن هشاشة الداخل الإثيوبي إنعكست على ملف سد النهضة، إذ تميل الحكومة الفيدرالية في ظل الضغوط الداخلية إلى تشديد مواقفها في القضايا السيادية في محاولة لتماسك الجبهة الداخلية. أما امتداد الأزمة عبر البعد الإريتري فيضع توازنات البحر الأحمر تحت تأثير مباشر للتطورات في شمال إثيوبيا.

السيناريوهات المتوقعة

تشير الدلالات إلى أن إقليم تيجراي يتجه نحو واحد من ثلاثة سيناريوهات متوقعة:

- **السيناريو الأول** يتمثل في احتواء التوتر عبر تقدم بطيء في تنفيذ بنود السلام وإعادة دمج المقاتلين، وهو مسار ممكن لكنه يتطلب إرادة سياسية وتمويلًا دوليًا كبيرًا.

- **السيناريو الثاني** هو استمرار حالة الصراع منخفض الحدة، مع بقاء الاشتباكات المحدودة دون الانزلاق إلى حرب شاملة، وهو المسار الأكثر ترجيحًا على المدى القريب.

- **السيناريو الثالث** يتمثل في التصعيد الواسع نتيجة حادث أمني كبير أو انهيار الترتيبات السياسية، وهو احتمال قائم لكنه مرتبط بتطورات مفصلية مثل تدخل فيدرالي مباشر أو تحرك واسع للميليشيات.

الخلاصة: المشهد في تيجراي لا يعكس مرحلة ما بعد نزاع مكتمل، بل مرحلة إعادة صياغة لمعادلة القوة داخل الإقليم. تعدد الفاعلين، وبطء تنفيذ التسويات، واستمرار النزاع على الأراضي، وتطور أدوات القتال، كلها عوامل تؤكد على أن جذور الصراع ما زالت قائمة. يقف الإقليم عند توازن هش بين وقف الحرب واستمرار أسبابها؛ توازن قد يصمد مؤقتًا، لكنه يظل غير قابل للاستمرار دون تسوية أمنية وسياسية أعمق. ويبدو أن عام ٢٠٢٦م سيكون نقطة اختبار حاسمة، إما لترسيخ مسار تهدئة تدريجي، أو للانتقال إلى موجة تصعيد جديدة تعيد تشكيل الصراع في شمال إثيوبيا وتنعكس على مجمل الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي.

احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لعيد الشرطة

كلمة اللواء محمد عبدالمقصود (رئيس المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية)

يسعدني ويشرّفني أن أرحّب بحضراتكم اليوم في احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لعيد الشرطة. والحقيقة أن هذا اليوم ليس يومًا عابرًا، بل هو يومٌ مخلّد في تاريخ الدولة المصرية، يومٌ يجسّد قيم العطاء والكفاح والتضحية، وهي القيم الراسخة التي تميّز رجال الشرطة المصرية، أجدادًا وآباءً وأبناءً وأحفادًا، والتي تُنقل من جيل إلى جيل، لتصبح جزءًا أصيلًا من عقيدة الشرطة المصرية. من هنا، نحرص في هذا اليوم على التأكيد على قيم الولاء والانتماء والوفاء للوطن، وتكريم رجال الشرطة الذين ضحوا بدمائهم وجهدهم وعرقهم في الحفاظ على الدولة المصرية.

اليوم، وبعد مرور أكثر من عقد على ثورة يونيو، تؤكد الشرطة المصرية أنها قادرة على الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين، وهو ما ساعد الدولة المصرية على الانتقال من مرحلة تحقيق الأمن والاستقرار إلى مرحلة السعي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب المصري. من هنا جاءت خطط الحكومة المصرية، وكذلك استراتيجية الأمن القومي المصري، لتؤكد على أولوية العمل من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية، بما يتطلبه ذلك من جهدٍ متكامل من جميع مؤسسات الدولة، للحفاظ على سلامة الوطن والمواطنين، وصون القيم والمقدرات الأساسية للدولة.

الجدير بالذكر أنه أصبح بناء الإنسان هو الركيزة الأساسية التي تسعى الدولة المصرية إلى ترسيخها في المرحلة المقبلة، بجوانبها التعليمية والصحية والثقافية والرياضية، بما يليق بمكانة الدولة المصرية. ولم يأتِ ذلك من فراغ، بل كان ثمرة تضحيات عظيمة قدّمها رجال الشرطة والقوات المسلحة في مواجهة الإرهاب، ذلك الإرهاب المدفوع والممول والموجّه من جهات خارجية استهدفت في الأساس إسقاط الدولة المصرية، لا مجرد إسقاط النظام.

وما تحقق اليوم هو الحفاظ على بقاء الدولة المصرية، التي لم تنزلق- بفضل الله- إلى مصير بعض الدول المجاورة، التي عجزت عن توحيد صفوفها، أو تعزيز صمود جبهتها الداخلية. لقد كنا دائمًا ننظر إلى الأمن القومي المصري بوصفه تأمينًا لكيان الدولة في مواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، وأصبحت التهديدات الخارجية اليوم أكثر تعقيدًا وتشابكًا، فجزء كبير مما يواجه الدولة داخليًا مصدره الخارج.

ونحن اليوم نوجّه رسالة إلى أبنائنا وشبابنا بضرورة الحفاظ على الدولة المصرية، والوقوف خلف قيادتهم السياسية، التي حبانا الله بها قيادةً حكيمةً واعية، حريصة على صون مقدرات الوطن. فالدول التي تتخلى عن ثوابتها الأمنية والقومية من أجل مصالح ضيقة أو شخصية، لا يمكن لها أن تنهض أو تحقق أهدافها الوطنية. بوعي الشعب المصري واصطفافه خلف مؤسساته الأمنية وقيادته السياسية، استعدنا هوية الدولة المصرية وأمن الوطن والمواطنين، وبإذن الله سنتمكن من عبور الأزمات، والمضي قدمًا في بناء الجمهورية الجديدة.

وفي هذه المناسبة، نؤكد ترحيبنا بقيادات الدولة المصرية وقيادات الشرطة، وبأسر الشهداء الذين قدّموا لمصر أعظم التضحيات. كما نؤكد أن هدف المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية هو إعادة بناء منظومة القيم الوطنية التي تراجعت خلال العقود الماضية، وترسيخ القيم التي شكّلت عبر التاريخ أساس صمود الشعب المصري في مواجهة التحديات، من ثورة ١٩١٩م، مرورًا بمحطات النضال المختلفة، وصولًا إلى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. وأشكركم على حضوركم الكريم

اللواء أحمد الجيزاوي مساعد وزير الداخلية

في البداية أشكر اللواء محمد عبدالمقصود على دعوته الكريمة، وأستهل كلامي بالقول أننا مهما قُلنا من كلمات، فلن نُوفي أُسر الشهداء حقَّها؛ فحقكم باقٍ في أعناقنا، وستظل مصر جميلةً وقويةً بفضل تضحياتكم.

إن وزارة الداخلية بذلت جهودًا جادةً ومكثفة خلال الفترة الأخيرة، لا سيما منذ عام ٢٠١٣م، من أجل استعادة هيبة الدولة المصرية. فقد مررنا بمرحلةٍ أعقبت عام ٢٠١١م، ترسخت خلالها لدى البعض فكرة غياب الدولة والقانون، إلا أنه منذ عام ٢٠١٤م، وبعد ثورة الثلاثين

من يونيو، أُعيدت هيبة الدولة، وترسخت دولة القانون من جديد.

ويكمن الفارق الجوهري بين وزارة الداخلية قبل عام ٢٠١١م وبعد عام ٢٠١٣م في أن الشعب أصبح في رباطٍ واحد مع الشرطة، تسوده روح التواصل والتوافق، وأدرك المواطن المصري قيمة الأمن في المجتمع وأهمية سيادة القانون. فالشرطة هي ذراع القانون، وأداة الدولة في تنفيذ أحكامه، وقد يختلف معها البعض في بعض المواقف، إلا أن الجميع بات اليوم متفقًا على أن القانون يسري على الجميع دون استثناء.

وقد أصبحت الشرطة جزءًا أصيلًا من نسيج الشعب المصري، وتحقق تواصل حقيقي وفعّال، لاسيما خلال الفترات التي شهدت تصاعد الإرهاب في سيناء، حيث قدّمت الشرطة العديد من الشهداء، وأدّت دورًا وطنيًا عظيمًا بالتعاون مع القوات المسلحة في استعادة هيبة الدولة المصرية على أرض سيناء الغالية.

ونسعى إلى إعادة ترسيخ مفهوم الوعي، وتبصير المواطنين بالأبعاد التي استهدفت الدولة المصرية عبر حروب الجيلين الرابع والخامس، مع إبراز الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة، بكافة مؤسساتها، لإعادة بناء منظومة القيم والوعي لدى الشعب المصري. وقد بدا أثر ذلك واضحًا في الآونة الأخيرة من خلال تضافر الجهود والتوافق الملحوظ بين الشعب والدولة في مختلف القضايا، سواء المتعلقة بسيناء أو السودان أو ليبيا، بما يعكس قوة الوعي المجتمعي وإدراك الشعب المصري لحجم المخططات التي تُحاك ضد الدولة من الخارج.

وفي الختام، أتقدم إليكم بخالص الشكر على هذه الاستضافة الكريمة، راجيًا أن تكون كلمتي قد أوضحت جانبًا من الدور المهم الذي تقوم به الشرطة في المجتمع المصري.

الدكتور هاني عودة

مدير عام الجامع الأزهر ونائب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين. السادة الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتقدم في هذه المناسبة الطيبة، متضرعًا إلى الله سبحانه وتعالى، بالدعاء أن يحفظ مصرنا، وأن يحفظ رئيسنا، وأن يحفظ قياداتنا، وأن يحفظ شعبنا العظيم، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى سيادة اللواء محمد عبد المقصود رئيس المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية، الذي شرّفني بالدعوة إلى هذا اللقاء الطيب البنّاء.

قد يظنّ البعض أنه لا توجد علاقة قوية بين الدين وتوضيح الأدوار التي يجب أن نقوم بها جميعًا، لكن الحقيقة أن الأديان السماوية جاءت لتؤسس منظومة متكاملة من القيم، ونحن معشر العلماء والدعاة، نسعى إلى تحقيق الغاية التي رسمها الله سبحانه وتعالى لعباده، كما ورد في سورة الذاريات، حيث قال تعالى: ﴿**وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ إلا ليعبدون، ما أريدُ منهم من رزقٍ وما أريدُ أن يُطعمون، وإنَّ اللهَ هو الرزّاق ذو القوة المتين**﴾، وقال سبحانه: ﴿**وفي السماء رزقكم وما توعدون**﴾.

والمتأمل في الأديان السماوية يجد أنها جاءت لتحقيق المقاصد الخمسة: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال. والمتأمل في كل مقصد من هذه المقاصد يدرك الدور المحوري الذي تقوم به الأجهزة الأمنية، بالتكامل مع المؤسسات الدينية وسائر أجهزة الدولة.

فعندما نتحدث عن حفظ الدين، نجد أنه يقوم على ثلاثة أركان: العقيدة، والعبادات، والأخلاق والمعاملات. ومن هنا، فإن منتدى تنمية القيم الوطنية يستند إلى هذه الأسس الكبرى؛ لأن القيم لا تُبنى إلا على دينٍ راسخٍ صحيح.

وحين يترسخ الإيمان، تنعكس آثاره على الأخلاق والمعاملات، كما قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**» وقال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم**﴾، فالحياة الحقيقية تقوم على التوازن بين الجانب المادي والجانب الروحي، وهو ما يحقق الاستقرار النفسي والاجتماعي.

ثم ننتقل إلى المقصد الثاني، وهو حفظ النفس، حيث قال تعالى: ﴿**ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾. من هنا يظهر دور أجهزة الشرطة في مكافحة المخدرات، التي تُعد سلاحًا خطيرًا يستهدف العقول والصحة والإنسانية، ويسعى إلى تدمير المجتمعات من الداخل. كما قال تعالى: ﴿**ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق**﴾. ولعِظم هذا الدور، ورد في الحديث الشريف:

"**عينان لا تمسهما النار: عين باتت تحرس في سبيل الله...**»، وهؤلاء الرجال الذين يسهرون في الحر والبرد، وفي الليل والنهار، لهم عند الله أجر عظيم.

ثم يأتي حفظ العرض، من خلال القوانين التي تحارب التحرش والانحرافات الأخلاقية، وتحفظ كرامة الإنسان. تقوم الشرطة المصرية بدور أساس في صيانة هذا الجانب، ويأتي بعد ذلك حفظ

العقل، من خلال مواجهة الأفكار المتطرفة، وبناء شخصية واعية مدركة للواقع، قادرة على التمييز، وتسهم في بناء الوطن على أسس فكرية سليمة، ثم حفظ المال، حيث تقوم أجهزة الشرطة بمكافحة غسل الأموال والفساد والاعتداء على المال العام والخاص، حفاظًا على مقدرات الوطن ومنعًا لتخريب بنيته الاقتصادية، وعندما تترسخ هذه المقاصد، نصل إلى مجتمعٍ متماسك، متقدم، حضاري، تحكمه استراتيجيات واضحة وأهداف معلنة، تحفظ الحقوق وتحقق الاستقرار، وهو ما تقوم به الشرطة المصرية بالتكامل مع مؤسسات الدولة كافة.

ولا ننسى في ختام حديثنا أن نتوجه برسالة تقدير وإجلال إلى أسر الشهداء، فقد أعدّ الله للشهيد منزلة عظيمة، قال تعالى: ﴿**ولا تقولوا لمن يُقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون**﴾، وقال سبحانه: ﴿**فرحين بما آتاهم الله من فضله**﴾. والشهيد يشفع في سبعين من أهله، وله عند الله أجر عظيم.

كلمة اللواء إبراهيم عثمان

نائب أمين عام مجلس الدفاع الوطني المصري السابق

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين**﴾ صدق الله العظيم.

أتوجّه بالشكر إلى أخي اللواء محمد عبد المقصود، رئيس المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية، كما أتوجه بالشكر إليكم جميعًا على تشريفكم بالحضور والمشاركة في هذه المناسبة، التي تأتي في إطار تنمية القيم الوطنية.

نحتفل اليوم بعيد الشرطة، والاحتفال في حد ذاته قيمة من القيم التي نغرسها في أبنائنا منذ الصغر، لينشأوا عليها، ثم من خلال الخبرة والممارسة في الحياة يكتسبون المبادئ التي تمكّنهم من تفعيل هذه القيم وتطبيقها عمليًا، فالقيم نحن من نضعها، بدايةً بالقيم الدينية، ثم القيم الحضارية، والعادات والتقاليد، وكلها تُغرس في نفوس أبنائنا قبل سن السابعة، لينشأوا عليها، ثم تتفاعل مع حياتهم فيكتسبون من خلالها المبادئ التي تكمل أدوات تنفيذ هذه القيم.

وأولى هذه القيم هي قيمة التماسك وتعزيز الوعي بمصريتنا، والاعتزاز بالاحتفال بالانتصارات وبالأعمال العظيمة، ومنها عيد الشرطة الذي نحتفل به اليوم، فالشرطة المصرية، ومعها الجيش المصري، كانا دائمًا في صف الشعب، أيًّا كانت الظروف، وفي كل المواقف الكبرى على مرّ العصور، وعلى مدار أكثر من سبعة آلاف عام حتى يومنا هذا.

ونحن اليوم نُركّز على الاحتفال بالشرطة المصرية لما لها من مواقف وطنية عظيمة داخل مصر، تستحق كل التقدير والاحتفاء، ليس فقط منذ عام ١٩٥٢م أو في ٢٥ يناير، بل عبر تاريخ طويل ممتد، وفي مقدّمته حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حيث يشهد ميدان الأربعين بالسويس على بطولات الشرطة المصرية في مقاومة العدوان الإسرائيلي وأسر عدد من جنوده ولذلك، فإن للشرطة المصرية منا كل الاحترام وعظيم الشكر.

من هنا، يبرز الدور العظيم لجهاز الشرطة في هذه المرحلة الدقيقة. وبمناسبة الحديث عن القيم، فإننا مطالبون اليوم بتنمية قيمتين أساسيتين: قيمة الوعي بوطنيتنا، وقيمة التماسك، وهي القيمة التاريخية الراسخة لدى الشعب المصري منذ آلاف السنين. فالشعب المصري كلما اشتدت عليه الظروف، ازداد تماسكًا وقوة، وهذه قيمة نفيسة لا ينالها إلا شعبٌ قادر على الانتصار.

الأمن القومي الأخضر

معايير الكفاءة كخط الدفاع الأول عن الدولة المصرية

تحديث مفهوم القيم الوطنية لدعم اقتصاد وطني مستدام

دكتور مهندس / محمد حلمي هلال
رئيس جمعية مهندسي ترشيد وكفاءة الطاقة
(جمعية علمية غير هادفة للربح ولها صفة النفع العام)

أولًا: من التنمية إلى السيادة

لم تعد قضايا المياه والطاقة والزراعة مجرد ملفات فنية أو بيئية، بل تحوّلت إلى ركائز مباشرة للأمن القومي المصري. في إقليم شديد الجفاف، محدود الموارد المائية، ومتأثر بشدة بالتغيرات المناخية، تصبح الكفاءة ليست رفاهية تقنية، بل سلاح سيادي.

• كل متر مكعب ماء يتم توفيره هو تخفيف ضغط على الأمن المائي.

• كل كيلووات ساعة يتم ترشيده أو إنتاجه محليًا من مصادر نظيفة هو تقليل اعتماد خارجي وحماية للاقتصاد.

• كل مواصفة كفاءة يتم فرضها هي قرار سياسي قبل أن تكون قرارًا هندسيًا.

هنا تتحول الاستدامة من خطاب ناعم إلى عقيدة بقاء للدولة.

ثانيًا: لماذا معايير الكفاءة قضية أمن قومي؟

لأن غياب المعايير يعني:

• إهدار موارد نادرة لا يمكن تعويضها.

• تضخم فاتورة الدعم والطاقة المستوردة.

• هشاشة البنية الإنتاجية أمام الأزمات العالمية.

• تهديد الاستقرار الاجتماعي مع أي صدمة سعرية أو مناخية.

بينما وجود معايير وطنية صارمة للكفاءة يعني:

١- تحصين الدولة ضد صدمات الطاقة والغذاء.

٢- رفع القدرة التنافسية للصناعة والزراعة المصرية.

٣- تقليل الضغط على العملة الصعبة.

٤- تحقيق عدالة بين الأجيال في استهلاك الموارد.

٥- تحويل المواطن من مستهلك سلبي إلى شريك في الأمن القومي.

ثالثًا: الكفاءة ليست تقشفًا.. بل ذكاء سيادي

الفارق الجوهري:

التقشف = خفض قسري مؤقت.

الكفاءة = إنتاج نفس أو أفضل النتائج بموارد أقل، بشكل دائم.

ولهذا فإن:

• الزراعة الذكية ليست تقليل مياه فقط، بل زيادة إنتاجية وحدة الماء.

• الإضاءة عالية الكفاءة ليست توفير كهرباء فقط، بل تحسين جودة الحياة مع خفض الحمل على الشبكة.

• الطاقة الشمسية والضوئية ليست بديلًا فقط، بل تحرير قرار التنمية من تقلبات الخارج.

رابعًا: خارطة طريق وطنية للأمن القومي الأخضر (٢٠٢٦–٢٠٣٥)

١- المحور التشريعي والتنظيمي

• إصدار قانون قومي لكفاءة الموارد (مياه – طاقة – زراعة).

• ربط تراخيص التشغيل الصناعي والزراعي بالالتزام بمعايير كفاءة معتمدة.

• توحيد المرجعيات الفنية ومنع التشتت بين الجهات.

• تحويل مواصفات الكفاءة من «إرشادية» إلى إلزامية تدريجية.

٢- المحور الفني والتقني

• تحديث المواصفات المصرية لتتوافق مع أحدث المعايير الدولية مع تكييفها للبيئة المصرية.

• اعتماد معامل اختبار وطني مستقل للتحقق.(Verification)

• تعميم مفهوم المنتج الكفء آمنًا قوميًا في:

*الإضاءة

*المضخات

*أنظمة الري

*التكييف

*الأجهزة المنزلية

دعم التصنيع المحلي للتقنيات عالية الكفاءة بدل الاستيراد.

٣- المحور الزراعي والمائي

• تعميم الري الذكي وربطه بالطاقة الشمسية.

• التحول من قياس الفدان إلى قياس إنتاجية وحدة الماء.

• ربط الدعم الزراعي بالالتزام بتقنيات موفرة.

• إدخال الإضاءة الزراعية الذكية والتحكم الطيفي لرفع الإنتاج مع خفض المياه.

٤- المحور الطاقي

• اعتبار كفاءة الطاقة «مصدر طاقة افتراضي» في التخطيط القومي.

• إلزام المباني الجديدة بمعايير استهلاك قصوى.

• استبدال الإنارة العامة تدريجيًا بأنظمة ذكية ذات تحكم وتخفيض أحمال.

• اعتبار كل ميجاوات موفر = ميجاوات مُنتَج.

٥- المحور الصناعي

• تصنيف المصانع حسب كفاءة الطاقة والمياه.

• حوافز ضريبية وتمويلية للمصانع الأعلى كفاءة.

• برامج إعادة تأهيل للمصانع القائمة بدل الإغلاق.

• دمج مفهوم الأمن القومي الصناعي في سياسات التصدير.

٦- المحور التعليمي والثقافي

• إدخال مفاهيم الأمن القومي الأخضر في المناهج.

• تحويل الكفاءة إلى ثقافة عامة لا مجرد تعليمات.

• برامج تدريب فني متخصص (مدارس داخل مصانع – برامج مزدوجة).

• بناء كوادر وطنية قادرة على قيادة التحول لا استيراده.

٧- المحور المجتمعي والإعلامي

• صياغة خطاب إعلامي يربط بين:

الترشيد = حماية الوطن.

الكفاءة = قوة الدولة.

• نقل القضية من الوعظ إلى الواجب الوطني.

• تكريم النماذج الصناعية والزراعية الرائدة في الكفاءة.

خامسًا: الخلاصة الاستراتيجية

الأمن القومي المصري في القرن الحادي والعشرين

• لا يُحمى بالسلاح وحده، بل يُحمى بكل قطرة ماء موفَّرة، وبكل واط غير مهدر، وبكل مواصفة كفاءة تُطبق بصرامة.

ما طرحته وتعمل عليه منذ أكثر من ١٢ عامًا ليس مجرد رؤية مبكرة، بل نواة مشروع دولة.

إما كفاءة تقود السيادة... أو هدر يفتح أبواب الهشاشة.

الأستاذة الدكتورة هدى درويش القيمة والقامة

أسهمت الدكتورة هدى درويش – كواحدة من أبرز علماء الأديان المعاصرين – في إثراء الدراسات المعنية بالأديان والحضارات والصراعات الفكرية والسياسية في الشرق الأوسط، مقدمة رؤى تحليلية دقيقة جمعت بين المنهج الأكاديمي الصارم والوعي العميق بالسياقين التاريخي والسياسي. ومن خلال أبحاثها المتعمقة حول القضية الإسرائيلية والصراع العربي الإسرائيلي قدّمت إسهامات وطنية وعلمية بارزة، لتصبح أعمالها مرجعًا أساسيًا لفهم تطورات المنطقة.

تميزت – رحمها الله – باعتمادها على منهجية دقيقة تقوم على تحليل المصادر الأصلية والوثائق التاريخية والسياسية، وفحص الخطاب الإسرائيلي وفهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة، ما مكّنها من تقديم رؤية شاملة تشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والدينية للصراع. وقد تميزت رؤاها بالموضوعية والرصانة، مع الالتزام الكامل بالمصلحة الوطنية والقومية، مؤمنة أن التحليل العلمي الدقيق هو السبيل الأمثل لفهم الواقع الإقليمي ووضع سياسات مدروسة.

أسهمت أبحاثها في توضيح جذور النزاع وأهدافه، وكشفت تأثيراته المباشرة على الدول العربية، لتصبح مصدر ثقة للباحثين وصناع القرار، وساهمت في توجيه الفكر البحثي وصنع القرار، وجعلت من أعمالها أدوات علمية مهمة لدعم الدراسات الاستراتيجية في مصر والعالم العربي.

ولعبت دورًا محوريًا في دعم مركز الدراسات الاستراتيجية، وأسهمت في وحدة الدراسات الإسرائيلية بأعمال دقيقة حول قضايا الصراع في المنطقة، مقدمّة رؤى واضحة لمسارات النزاع والمخاطر المحتملة.

كان التزام الدكتورة هدى درويش بخدمة الوطن جزءًا لا يتجزأ من مسيرتها الأكاديمية، مؤمنة بأن العلم الموضوعي قوة حقيقية لمواجهة التحديات الوطنية والإقليمية. وسيظل إرثها الأكاديمي والفكري شاهدًا حيًا على أن البحث الجاد يمكن أن يتحول إلى أداة فعالة لبناء الوعي الوطني ودعم صانع القرار وصياغة سياسات استراتيجية مدروسة تخدم القضايا الوطنية في المحيط الإقليمي والعالمي.

تكريم رجالات الدولة وضيوف الحفل

*اللواء أحمد الجيزاوي
مساعد وزير الداخلية الأسبق

*الدكتور هاني عودة
مدير عام الجامع الأزهر ونائب فضيلة شيخ الأزهر

*اللواء ابراهيم عثمان
نائب أمين عام مجلس الدفاع الوطني السابق

*وزير مفوض اسامة باشا
أمين عام اتحاد الغرف التجارية

*اللواء خالد سعيد
رئيس لجنة النقل بمجلس الشيوخ

*الأستاذ الدكتور جمال الشاذلي
نائب رئيس جامعة القاهرة وعميد كلية الآداب سابقا

تابع تكريم رجالات الدولة وضيوف الحفل

*الدكتور أحمد سعدة – المدير التنفيذي لصندوق دعم العمل الأهلي

*الدكتور أحمد عبدالرحمن – وكيل وزارة التضامن الاجتماعي

*الإعلامية سارة الشناوي – الإعلامية بالتليفزيون المصري

يحرص المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية على تكريم أسر الشهداء تقديرًا لتضحيات أبنائهم الذين قدموا أرواحهم فداءً للوطن، وترسيخًا لقيم الوفاء والعرفان في وجدان المجتمع. ويؤكد المنتدى من خلال هذه المبادرات أن دعم أسر الشهداء ورعايتهم مسؤولية وطنية مستمرة، تعكس تقدير الدولة والمجتمع لعطائهم الخالد.

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

رؤية المركز:

تأسس المركز على إيمانٍ راسخٍ بالقيم الوطنية، وسعيًا نحو التميز في مجال الدراسات والأبحاث الاستراتيجية، مع التركيز على إعداد وتأهيل كوادر بحثية قادرة على التمسك بمسؤولياتها الوطنية بكفاءة واقتدار.

رسالة المركز:

إعداد وبناء كوادر شبابية وطنية متخصصة، مزودة بالمعارف والمهارات العلمية والمنهجية اللازمة لإعداد الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في الشئون الإسرائيلية، والإيرانية، والتركية، والأفريقية، بما يسهم في دعم الرؤية الوطنية الشاملة.

أهداف المركز:

- ترسيخ قيم الولاء والانتماء الوطني لدى مختلف فئات المجتمع.
- نقل الخبرات العلمية المتخصصة من الأساتذة والخبراء إلى جيل الشباب، في إطار الالتزام بالدفاع عن قضايا الأمة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
- توظيف الخبرات والإمكانات العلمية المتوافرة في الجامعات المصرية لتكوين كوادر بحثية مؤهلة وتنمية قدراتها الأكاديمية.
- إعداد جيل جديد من الباحثين المزودين بالعلم والمعرفة بما يخدم الوطن، ويعزز مصالحه العليا، ويحافظ على أمنه القومي.
- تعظيم الاستفادة من الخبرات الأكاديمية المتراكمة لدى الأساتذة في حدود مجالات الاختصاص.
- استشراف المخاطر والتحديات التي قد تمس الأمن القومي المصري عبر مختلف الاتجاهات الاستراتيجية.

مهام المركز:

- إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير المتخصصة في مجالات اختصاص المركز.
- تقديم الرؤى والاستشارات العلمية لدوائر صنع القرار، ودعم السياسات العامة للدولة المصرية، بالتعاون مع المراكز البحثية والخبراء المعنيين.
- رصد وتحليل التطورات الإقليمية والدولية، خاصة بدول الجوار، من منظور تأثيرها على الأمن القومي المصري.
- تنظيم الدورات التدريبية الهادفة إلى تنمية قدرات الباحثين وصقل مهاراتهم في مجالات التخصص.
- عقد الندوات والملتقيات العلمية والثقافية الداعمة لترسيخ القيم الوطنية.
- إتاحة المنح الدراسية والبرامج التدريبية لشباب الجامعات والأكاديميات المصرية.
- إبرام شراكات وتعاون مع المؤسسات والهيئات ذات الصلة بما يعزز تحقيق أهداف المركز وتنمية القيم الوطنية.

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

Center for Strategic Studies and Values Development